الحركة العمَّالية الفرنسية (١٨٧١-١٩١٤)
بين الواقع والطموح

أ.م.د. قاسم عبد الأمير وسيم(*)

مقدمة

تأطرت الحركة العمَّالية الفرنسية منذ نشأتها بإطار الكفاح الثوري، وشاركت في جميع الأحداث السياسية والثورات التي شَهِدتها فرنسا منذ سنة ١٧٨٩، ولم يخلُ حدث سياسي مهم من دون أن يكون لها دور فيه، وعلى الرغم من ذلك النشاط السياسي اللامع، إلَّا أنَّ الحركة العمَّالية لم تحقق شيئاً على الصعيد العام يخدم قضيتها، حتَّى مع تجربتها في الحكم أيار - حزيران ١٨٤٨، وبعدها في كومونة باريس سنة ١٨٧١، إذ ظل الفشل السياسي ملازماً لها، بسبب غياب رؤية سياسية واضحة، وانعكاس الصراع الفكري بين المفكرين الاشتراكيين عليها. وبحكم تلك العوامل مجتمعة، ويعد فشل كفاحها الثوري المسلَّح لأكثر من مرة، اتجهت الحركة العمَّالية إلى اتباع تكتيك سياسي جديد بعد تجربتها المرة في كومونة باريس، والسياسة الإصلاحية التي انتهجتها حكومات الجمهورية الثالثة، قامت هذهِ الإستراتيجية على نبذ المبدأ الثوري والتوجه إلى العمل السياسي والمشاركة في الحياة البرلمانية عن طريق الانتخابات.

وهنا تكمن أهمية الموضوع، إذ إنَّ المكاسب التي حققتها الحركة العمَّالية الفرنسية وإن كانت لا ترقى إلى المكاسب التي حققتها الحركات العمَّالية في بريطانيا وألمانيا، من تشريع قوانين وحق الإضراب والمشاركة في الحياة السياسية، كانت أكثر بكثير من تلك المكاسب التي حققتها من خلال العمل الثوري وحمل السلاح، إذ تمكن العمَّال الفرنسيون لأول مرة في تاريخ كفاحهم السياسي من تأسيس حزب عمَّالي والتأثير الفاعل على الساحة السياسية، والضغط على الحكومة الفرنسية على تلبية مطالبهم من دون الحاجة إلى الخوض في نزاعات، بل اقتصر الأمر على مجموعة من الإضرابات العمَّالية التي دائماً ما أتت أُكلها.

حدد الإطار الزمني للبحث من قيام كومونة باريس سنة ١٨٧١، وينتهي عند اندلاع حرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤؛ لأنَّ هذهِ المرحلة بين سنتي ١٨٧١ و ١٩١٤ تمثل مرحلة لها خصائص عن ما قبلها وبعدها. قسِّم البحث إلى مقدمة وخمسة موضوعات وخاتمة، تناول الموضوع الأول

(*) الجامعة المستنصرية / كلية التربية .
dr.qassimalwassim@uomustansiriyah.edu.iq

أوضاع فرنسا السياسية وموقف العمَّال منها، فضلاً عن ذلك استعرض الموضوع الثاني موقف كارل ماركس Karl Marx (١٨١٨-١٨٨٣) من أحداث كومونة باريس، أمَّا الموضوع الثالث، فقد عالج القوانين والتشريعات العمَّالية، فيما ناقش الموضوع الرابع الإضرابات العمَّالية، في حين تطرق الموضوع الخامس عن أوضاع العمَّال الاقتصادية.

اعتمد البحث على مجموعةٍ من المصادر باللغات العربية والإنكليزية والفرنسية والمعربة، وقد احتل كتاب ج. هـ. كول، المعنون: «تاريخ الفكر الاشتراكي» حيزاً كبيراً بين صفحات البحث، إذ غطى جوانب سياسية واقتصادية مهمة في الموضوعات الأول والثاني والثالث والرابع، وزود الباحث بمعلوماتٍ قيمة، فضلاً عن ذلك قدَّم كتاب جاك آتالي المعنون: «كارل ماركس أو فكر العالم»، معلومات مهمة لا تقل أهميةً عن سابقه، وغطى جوانب رئيسة في الموضوعات الثاني والثالث والرابع. أمَّا الكتب باللغة الإنكليزية فقد جاء في مقدمتها كتاب كارول دي. وأيت Carrol D. Wight، المعنون: "عمَّال الفحم في أوروبا" Coalmine Lobar in Europe، الذي غطَّى جوانب مهمة من الموضوعات الثالث والرابع والخامس، فضلاً عن ذلك كتاب لويس ليفين Louis Levine "النقابية في فرنسا" Synalicalism in France' الذي زوَّد البحث بمعلوماتٍ قيمة في الموضوعات الأول والثالث والرابع. أمَّا الخاتمة فقد تضمنت أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث.

أولاً: أوضاع فرنسا السياسية وموقف العمَّال منها

تفككت الإمبراطورية الفرنسية الثانية بعد هزيمتها أمام بروسيا سنة ١٨٧٠، وعلى إثر ذلك تصاعد الصراع الداخلي فيها بين القوى الشعبية والسياسية، إذ أدى خلو الساحة السياسية إلى صعود قوى جديدة انتهزت الفرصة وطرحت أفكارها بقوة، كان أبرزها القوى الاشتراكية التي قادت العمَّال إلى تأسيس كومونة باريس سنة ١٨٧١، وأخذ زمام المبادرة للدفاع عن باريس[١].

واجهت كومونة باريس تحديات خارجية وداخلية مع استمرار السيطرة البروسية على فرنسا وحصارها لباريس، أمَّا في الداخل فقد كانت هناك قوى سياسية خشت صعود العمَّال، وتسنَّم الاشتراكيون مقاليد الحكم، ممَّا دفعها إلى معاداة الكومونة، والاستعانة بالقوات البروسية لدكِّ باريس بالمدافع وإنهاء الكومونة[٢].

انحصرت التهم التي وجِّهت للعمَّال والاشتراكيين في أحداث كومونة باريس سنة ١٨٧١ بالتحريض على الصراع الطبقي، إلَّا أنَّ الأمر أبعد من ذلك بكثير، إذ إنَّ عودة لويس بلان Louis Blanc[٣] (١٨١١- ١٨٨٢) إلى فرنسا ونشاط العمَّال من أتباع بيير جوزيف برودون Pierre Joseph Proudhon[٤] (١٨٠٩-١٨٦٥) ورفعهم شعار «المنفعة المتبادلة» وتبني الحل الثوري[٥]، كل هذا بلا شك كان مدعاة لتخوف الرأسماليين من العمَّال.

هذا التخوف كان متبادلاً، إذ عارض العمَّال والاشتراكيون أيَّ توجه دكتاتوري، لاسيَّما وأنَّ الدستور الجديد والجمعية الوطنية التي انتُخبت في

٨/ شباط/ ١٨٧١، والمتكونة من ستمئة وخمسين عضواً، كان بينهم أربعمئة عضو من مؤيدي الملكية وسعوا إلى إعادتها، إلَّا أنَّ الخلاف بين آل بربون[٦] Bourbon وآل أورليان[٧] Orleans عطَّل مشروعهم ودفعهم إلى السكوت، ممَّا دفع العمَّال إلى التمرد وإعلان الثورة ضد أنصار الملكية[٨]. وعلى الرغم من سيطرة العمَّال والاشتراكيين على الشارع الباريسي لم يحصلوا إلَّا على عشرين مقعداً من مقاعد البرلمان، حتَّى باقي القوى السياسية من أحرار وجمهوريين وبونابرتيين لم يحققوا الكثير من المكاسب، إذ جاءت الجمعية الوطنية، «رجعية بصورة لا يكاد يصدقها العقل»[٩]، بحسب وصف مفكر اشتراكي مرموق.

مع ذلك تمكن أعضاء الكومونة، وجلهم من العمَّال، من إقصاء كبار موظفي الدولة من مناصبهم وجردوهم من امتيازاتهم المادية، فضلاً عن ذلك حلَّت الكومونة بقواتهم العسكرية بدلاً من الشرطة والجيش النظامي، بمعنى آخر أنَّ الكومونة كانت تمرداً واضحاً ضد كل ما هو قديم وكسرت حالة «الاستعباد الروحي» للكهنة وأفقدت «الموظفون القضائيون استقلالهم الصوري»[١٠].

لم تشهد فرنسا مثل هذهِ التطورات، إذ كان الدستور والحكومة المؤقتة التي شكَّلها أدولف تيير[١١] Adolphe Thiers (١٧٩٧-١٨٧٧) جمهورية بالمجمل، لذا كانت أولى أعمَّاله القضاء على الكومونة، وجهَّز قوة قوامها مئة وثلاثون ألف من القوات النظامية وحاصر بها باريس، وتمكن خلال أسبوع واحد من القضاء على الكومونة بعد أعمَّال وحشية في ٢١-٢٨/ أيار/ ١٨٧١ عُرفت تاريخياً بأسبوع الدم، بمباركة من ألمانيا ودعم القوى السياسية المناوئة للعمَّال في الداخل[١٢].

ومن الجدير بالذكر أنَّ الاتفاق الذي عقده تيير مع ألمانيا في ١٠/ أيار أجج الشارع الفرنسي، ولم يقتصر الأمر على الطبقة العمَّالية التي قادت الحراك الثوري، بل تعدى الأمر إلى الحرس الأهلي الذي استولى على الأسلحة المتروكة وأخفى الأسلحة الثقيلة ولم يُسلمها إلى الألمان، وانتهى الأمر بمقاومة عسكرية قادها العمَّال مع الحرس الأهلي ضد البروسيين[١٣]. وعلى الرغم من اعتناقها للمبدأ الثوري وحملها السلاح، لم تخرج كومونة باريس عن الإطار الديمقراطي الذي عاشته فرنسا آنذاك، إذ شَهِدت الكومونة انتخابات في بداية سنة ١٨٧١، وضمت قياداتها مجموعة من القوى الاشتراكية مع اختلاف تسمياتهم من «تكافليين» و «اتحاديين» و «جماعيين» و «شيوعيين» و «فوضويين»، إلَّا أنَّ الثابت فعلاً، أنَّ هذهِ الفئات على اختلاف مشاربها الفكرية، كانت تكُن الاحترام لأفكار برودون وتمسكت بأفكار الاشتراكية[١٤].

أضعف هذا الخليط كومونة باريس التي مثلت أساساً الطبقة العاملة، إذ إنَّ التصارع والتنافس بين الجماعات المنضوية تحت لوائها أدى إلى فقدان المركزية في الإدارة وصعود جماعات أخرى غير عمَّالية إلى زعامة الكومونة، لاسيَّما من الاشتراكيين المنفيين سنة ١٨٤٨ وعادوا إلى فرنسا بعد الحرب، فضلاً عن ذلك كان جُل أعضاء الكومونة من الشباب الذين لم يتجاوز أعمارهم أربعين عاماً، والكثير منهم من ذوي الاتجاهات الراديكالية[١٥].

عزز الاحتلال الألماني لفرنسا هذا الشعور لدى الفرنسيين بصورةٍ عامة، وذوي الاتجاهات الاشتراكية تحديداً، وباتت النزعة الثورية سِمَة

بـارزة في باريـس آنذاك، وكان هـدف الجميع إنهاء الاحتـلال حتَّى لو كان ذلك بإنشـاء نظام متطرف أو نظـام اتحـادي أو اشـتراكي أو شـيوعي أو حتَّى فوضـوي، إذ حمل العمَّال لواء هذهِ المحاولة الثورية لتحرير بلادهم[١٦].

جـاءت كومونة باريس رد فعل طبيعية لفشـل البرجوازيـة الرأسـمالية في مواجهـة آثـار الهزيمـة، وهروب أعضاء الحكومة خارج باريس، فضلاً عن ذلـك إدراك الطبقة العمَّاليـة والبرجوازية الصغيرة ضرورة تأسـيس نظام اجتماعي مختلـف عن النظام (الرجعي) السابق، يضمن إنهاء تسلُّط الرأسماليين والحفاظ على النظام الجمهوري[١٧].

وعلى غرار كومونة باريس، قامت مدن فرنسية أخـرى بتأسـيس كومانات مشـابهة لها، وشَـهِدت تلـك الكومانـات صراعـاً فكريـاً بـين التيـارات الاشـتراكية المختلفـة عـلى الرغـم مـن اتخاذهـا لنظريـات بـرودون سـياقاً لهـا، إلَّا أنَّ الجماعـات الأخـرى مثـل أنصـار بلانكـي ذوي التوجهـات الرومانسـية والثورية العنيفـة، فضلاً عن أصحاب التوجهات الرديكالية، وانتهى الأمر بسحق الثورة الأهلية والتوجه إلى تأسيس الجمهورية الثالثة[١٨].

كانـت حتمية فشـل الكومونـة وسـقوطها واضحـاً، إذ لم يسـمح الوقـت للكومونة بتأسـيس «مجتمـع جديـد» ولم يمتلكـوا القـوة العسـكرية لمواجهـة الحكومـة المؤقتـة المدعومـة مـن ألمانيا، في الوقت نفسـه، واجه العـمَّال اعتقالات ومطاردات وأُحيلوا إلى المحاكم بتهمٍ شـتَّى، شَمِل ذلك العمَّال اليدويـين وأصحاب الحِرَف المختلفة، وعلى سـبيل المثال لا الحصر تمَّ اعتقال (٨١٩) من عمَّال المطابع، (٦٣٦) مـن صانعـي الأثـاث، (٣٨٢) نجـار، وغيرهم الكثير من مختلف أصحاب المِهَن[١٩].

ومـن العوامـل الأخـرى المهمة التـي عجَّلت في سـقوط الكومونة، الصيت السـيئ الذي كسبته الأممية الأولى (١٨٦٤-١٨٧٢)، إذ كانت مصدراً لتخـوف الحكومـات الأوروبيـة المختلفة، لاسـيَّما فرنسـا، بعـد أن ارتفعـت حـدَّة الحـركات العمَّالية وإضراباتهـا في معظـم تلـك البلـدان، فضـلاً عـن ذلك ازديـاد أعـداد النقابات والجمعيـات العمَّالية التي تبنَّت الأفكار الاشـتراكية، وكانت حكومات فرنسـا وبلجيـكا وسـويسرا كونهـا تتحـدث لغـة واحدة من أشـد أعداء الحركة العمَّالية، لاسـيَّما بعد انتشـار الإضرابـات العمَّاليـة التـي عدت سـلاحاً لمواجهـة تلك الحكومة، واتفقـت تلك الحكومات على ضرورة إنهاء الأممية وتحجيم دور العمَّال[٢٠].

وهـذا مـا يُفسر لنا، في الأقـل عندمـا اندلعت الحـرب الأهليـة في باريـس، كان ضحيتهـا العمَّال بالدرجـة الأسـاس، إذ إنَّ فشـل «الحـركات الكومونالية» في الأقاليـم الفرنسـية في ليـون Lyon ومارسـيليا Marseille وسـانت اتيـين Saint-Etienne وتولـوز Toulous وغيرهـا مـن المـدن، أتـاح الفرصة أمـام العنـاصر الرافضة للأفكار الاشتراكية من الجمهوريين والبرجوازيين والسياسيين من شـحن الجو والدفع إلى مواجهات مسـلَّحة انتهت بقمـع الكومونة في باريس بشـكلٍ مرعب[٢١].

اسـتذكر الفرنسـيون في ذكرى الكومونة سـنة ١٨٧٢ دور الحـركات العمَّاليـة والنسـوية فيهـا، فضلاً عن المفكرين والكُتَّاب والصحفيين وأعضاء الحـرس الأهـلي وغيرهم مـن الناقمين مـن هزيمة فرنسـا أمام ألمانيا، وما زاد الطين بلَّة اتخاذ فرسـاي

مركـزاً للحكومـة الفرنسـية، ممَّـا لـه دلالتـه عـلى عـودة المجتمـع الفرنـسي إلى النظام الملكـي، الأمر الـذي حفَّز الشـعب الفرنسي إلى التمسـك بالثورة والمحافظة على مكتسبات الجمهورية[٢٢].

رداً عـلى ذلـك أصـدرت الجمعيـة الوطنيـة الفرنسية سـنة ١٨٧٢ قانوناً يُجرم عمل الأممية جاء فيـه أنَّ أي رابطـة دوليـة تحت أي مسـمَّى «خاصة تحت اسـم رابطة الرجال العاملـين الدولية» تعمل على إثـارة القلاقل وتحشـيد العمَّال عـلى الأحزاب أو إلغـاء حـق الملكيـة أو الأُسرة أو الدين أو حرية العبـادة، تُعد خارجـة عن القانـون، وفرض عليها عقوبات شديدة تصل إلى السجن والغرامة[٢٣].

اصطدمت آمال الاشـتراكيين الأوروبيين بهذا القانون، بعد أن كانت باريس منارة للاشـتراكيين، وكان العـمَّال في لنـدن وسـويسرا وغيرهـم مـن البلدان يترقبون سقوط الإمبراطورية الثانية بلهفة، لتندلـع عـلى إثرهـا ثـورة عمَّاليـة أوروبيـة يقودها العـمَّال الفرنسـيون لتحقق مطالب العـمَّال في تلك البلدان[٢٤].

مـن جانبٍ آخر، كانت عودة الملكية إلى فرنسـا تؤرق العمَّال والاشـتراكين على حدٍّ سـواء، لاسيَّما مع فشـل كومونة باريـس، ووصول رجـال الدين والرأسـماليين إلى مناصـب مهمـة بعـد انتخابـات سـنتي ١٨٧٧ و ١٨٨١، إلَّا أنَّ الثابـت فعـلاً، أنَّ السـنتين ١٨٧٤ و ١٨٨٤ شَـهِدتا تشريعاتٍ أنهت آمـال الملكيـين ومثَّلـت انقلابـاً ضـد «الكهنوتية» والتحـزب، ولم تنجـح الحركة العمَّاليـة من صياغة برنامج للقوانين والإصلاحات الاجتماعية[٢٥].

وللحيلولـة دون اتسـاع حـدَّة الخـلاف بـين رواد الكومونـة من العمَّال والاشـتراكيين من ذوي التوجهـات الثوريـة، والملكيـين مـن البرجوازيـة الرأسـمالية، كانت هناك فُسـحة أمـام حكومة تيير للمحافظـة عـلى الجمهوريـة التـي اتخـذت شـكلاً دسـتورياً وبرلمانيـاً، إذ كانت القوانين سـنة ١٨٧٥ تناسـب كِلا الطرفـين مـن الملكـين والجمهوريـين وتمخَّـض عـن «عمـل ملكيين خائبـين وجمهوريين عاقلـين» تجربـة سياسـية أنقـذت الجمهوريـة الثالثة[٢٦].

أدرك العـمَّال خطورة الوضـع وحجم التهديد الـذي تواجـه الجمهوريـة بـين سـنتي ١٨٧٢-١٨٧٩، لاسيَّما وأنَّ «الطابع المعتدل للنقابات» كان هـو السـائد، إلَّا أنَّ الوضع تغير خـلال انتخابات سـنتي ١٨٧٦ و ١٨٧٩ ووصول جول كريفي[٢٧] Jules Grevy (١٨٠٠-١٨٩١) للرئاسـة، إذ كانـت الجمهورية بمأمن مـن المخاطر يومها، وجد العـمَّال الفرصـة للمطالبـة بحقوقهـم الاقتصاديـة بصراحـة، في الوقـت نفسـه أخـذت الجماعـات الاشـتراكية بالتوسع مسـتوحيةً أفكارها في الأممية وأعضائهـا الموجودين في باريس منذ سـنة ١٨٧٣، وأخـذت هـذهِ الجماعـات تلفـت الانتباه منذ سـنة ١٨٧٧ عندمـا تزعَّمها جول جويسـده[٢٨] Jules Guesde (١٨٤٥-١٩٢٢) وقـدم لها الكثير من الدعم[٢٩].

لم يقـف تأثـير الاشـتراكيين الفرنسـيين عـلى فرنسـا وحسـب، بل كان تأثيرهم الأبرز بين سنتي ١٨٧١ و ١٨٩٠ عـلى الحركة الاشـتراكية الألمانية، إذ أخـذت الاشـتراكية الديمقراطية في ألمانيا تحصد الأصـوات الانتخابيـة منذ سـنة ١٨٧١ وبلغت ما يُقارب (١٠٢٠٠٠) صوتاً، ووصلت سنة ١٨٩٠ إلى مـا يُقـارب (١٤٢٧٠٠٠) صوتـاً، وتصاعـد نشاط العمَّال الألمانيين بفضل «المليارات الفرنسية»

التي تدفقت إلى بلادهم وأسهمت بتطوير صناعتهم[٣٠].

ولمواجهة ذلك التوسع أصرت الحكومة الفرنسية على تحجيم دور العمَّال، وتداولت «فكرة الكراهية لمثلي العمَّال في البرلمان»، وطرحت هذهِ المسألة في مؤتمر باريس سنة ١٨٧٦ لمعالجة نسبة «تمثيل البروليتاريا في البرلمان»، وتمَّ الاتفاق على عدم دخول أيٍّ من العناصر الثورية للبرلمان واقتصارها على الاشتراكيين المعتدلين، وفي سنة ١٨٧٨ عقد مؤتمر ليون واعتمدت قراراته، ومن بينها «ضرورة إنشاء صحافة تدعم المرشحين المعتدلين»[٣١].

وبحكم تلك التطورات قام العمَّال بتأسيس حزب العمَّال الاشتراكي في مرسيليا سنة ١٨٧٩ من مندوبي المنظمات العمَّالية وبتأثير الاتجاهات الماركسية، فيما استمر البلانكيون في التحريض، فضلاً عن ذلك بقي أنصار برودوين يدعون إلى التعاونية النقابية، وانتهى الأمر سنة ١٨٨٢ عندما أسَّس جويسده حزب العمَّال الفرنسي، كما تأسَّس اتحاد العمَّال الاشتراكي[٣٢].

في ضوء ذلك تصاعد النشاط العمَّالي، وحدثت تطور في بُنية الحركة النقابية الفرنسية منذ سنة ١٨٩٠ عندما شكَّلت لجان العمَّال المحلية وأدت دوراً بارزاً بعد أن أصبحت مركزاً لنشر الأفكار الاشتراكية، لاسيَّما الماركسية منها، والجدير بالذكر أنَّ الاتحاد العام للعمل تبنَّى ضمنياً الفكر الماركسي سنة ١٨٩٥ ووضع منهاجاً للعمَّال جاء في المادة الثانية منه ضرورة العمل على إزالة نظام التمييز بين الرأسماليين والعمَّال[٣٣].

مع ذلك لم يحل هذهِ التطور من ظهور بعض الخلافات على السطح، إذ إنَّ المنافسة بين الحزب الاشتراكي والحركة النقابية اتسعت رقعته، بعد اتساع الفجوة بين العمَّال والسياسيين الاشتراكيين، وهنا أخذت نظريات ماركس أبعادها وتكاملت داخل إطار الحركة العمَّالية، وعليه شَهِدت سنة ١٨٩٥ تأسيس «الجامعة العامة للشغل» في ليموج Limoges لتمثل رمزاً لكفاح الحركة العمَّالية ضد الرأسمالية[٣٤].

وعلى وفق ذلك التوجه ألغى مؤتمر الأممية سنة ١٩٠٤ أي مشاركة للاشتراكيين في أيِّ حكومةٍ برجوازية، لاسيَّما في فرنسا التي اجتمع فيها أقطاب الاشتراكية في أميان ووضعوا الميثاق النقابي الذي أقر ضرورة الثورة «العنيفة» مستغلةً حالة الانشقاق في الجمهورية الثالثة، إلَّا أنَّ تدخل الجيش في قمع «الاضطرابات الاجتماعية» عزز من سلطة الدولة التي وسَّعت من نشاطها الاستعماري، لينتهي الخلاف سنة ١٩١٤ بتوحد الفرنسيين منذ نشوب الحرب العالمية الأولى[٣٥].

ومهما يكن من أمر، تصاعدت مقاعد الاشتراكيين في الجمعية الوطنية بعد انتخابات سنة ١٩١٤، في ظل انشقاقاتٍ داخلية في الأحزاب الاشتراكية، ممَّا أتاح الفرصة للماركسية بأن تأخذ صداها في فرنسا بعد أن أخذ جويسده الدفاع عنها ووصفها بالماركسية «المستقيمة» التي عارضت الأعمال الفوضوية وعمليات الاغتيال التي شَهِدتها بعض الدول الأوربية[٣٦].

ويُعد هذا تطوراً هاماً في مسيرة الماركسية، لاسيَّما بعد الدور المهم الذي أداه ماركس في الأحداث الفرنسية منذ سنة ١٨٤٨، وتأثيره في أحداث كومونة باريس والظروف المحيطة بها.

ثانياً: موقف كارل ماركس من أحداث كومونة باريس

انتشرت آراء ماركس[٣٧] في أوروبا عموماً وفي فرنسا تحديداً، بين أبناء الطبقة العاملة، وتكلَّل ذلك النجاح بعقد الأممية الأولى سنة ١٨٦٤ في لندن، بعد أن حضر مندوبون من فرنسا وباقي الدول الأوروبية من أجل توحيد جهود العمَّال والرُقي بمستواهم الاقتصادي، وتُعد تلك بداية لنشأة الحركة الشيوعية في أوروبا فيما بعد[٣٨].

من هذا المنطلق كانت أفكار ماركس والأممية مصدر قلق للحكومات الأوروبية بين سنتي ١٨٦٤ و ١٨٧٢ لاسيَّما في فرنسا وسويسرا وبلجيكا، إذ وجهت له تُهم القيام بالاضطرابات العمَّالية وما رافقها من أعمال متطرفة، وعلى الرغم من ذلك الصيت لم تحقق تلك الحركة في فرنسا الكثير من الإنجازات وبقيت محاربة من الحكومات الفرنسية المتعاقبة[٣٩].

هذهِ الشكوك كانت في محلها، إذ إنَّ ماركس كان مؤمناً بثورة البروليتاريا المسلَّحة من أجل كسب قضيتهم، ووجد الفرصة المناسبة بعد حصار البروسيين لباريس، بعد ما حث العمَّال في ١٣/ كانون الأول/ ١٨٧٠ على حمل السلاح الذي عدَّه «أفضل ضمان للمستقبل»، فضلاً عن ذلك تناغمت، أفكار ماركس مع توجهات العمَّال الذين أعلنوا المقاومة وتدربوا على حمل السلاح[٤٠].

في الوقت نفسه، أراد ماركس تحييد العمَّال الألمان وعدم دخولهم الحرب ضد فرنسا، قدَّم تحليلاته للحرب في كتاب «كومونة باريس»، الذي أكد فيه: إنَّ الحرب ليست حرباً قومية، وإنَّ الأخوة بين العمَّال الفرنسيين والألمان تطمح إلى تحقيق السلام والعمل والحرية[٤١]، إلَّا أنَّ تلك الدعوات عبَّرت عن مشاعر العمَّال الفرنسيين من دون الألمان بحكم تأثيرات السياسة الألمانية وغايتها العسكرية من دون شك.

أيقن ماركس بعد نجاح خطَّة المستشار الألماني اوتو فون بسمارك[٤٢] Otto Von Bismarck (١٨١٥-١٨٩٨) وهزيمة نابليون[٤٣] الثالث Napoleon III (١٨٠٨-١٨٧٣)، أنَّ الثورة العمَّالية واقعة لا محالة في باريس، وضرورة سيطرة الطبقة العمَّالية على قيادتها «دون أن يُنازعها منازع»، إلَّا أنَّ ماركس تراجع عن موقفه هذا وحدَّد مدة تمتد لعشرين عاماً لتحقيق ذلك، بعد أن دكَّت مدفعية البروسيين والجيش الفرنسي كومونة باريس[٤٤]. إذ خشي ماركس أن يندلع «التمرد الباريسي» قبل أوانه ويقمع من الجيش الفرنسي، وهذا ما حصل بالفعل، إذ إنَّ الحركة التي انطلقت في ١٨/ آذار/ ١٨٧١، كانت عُرضةً لمدافع «جيش فرساي» وبمُساندة البروسيين الذي قضوا على كل مقاومة في الأقاليم الفرنسية وحاصروا باريس[٤٥].

مع ذلك عدَّ ماركس نجاح العمَّال في تأسيس الكومونة في ٢٦/ آذار/ ١٨٧١ بمساندة الأممية بحدِّ ذاته «الأول في التاريخ الذي استولى فيه العمَّال على السلطة»، الأمر الذي خلَّده التاريخ، فضلاً عن ذلك قدَّر ماركس ما واجهه العمَّال من بطش وتدمير وعجز الأممية عن تقديم العون لهم ورعاية الهاربين منهم[٤٦].

ولا نبالغ إذا قلنا إنَّ ماركس كان على درايةٍ تامة بالأوضاع التي أحاطت بكومونة باريس، سواءٌ كان منها الخلافات الداخلية أو التحديات الخارجية. لاسيَّما بعد عقد معاهدة فرانكفورت بين الحكومة المؤقتة والألمان في ١٠/ أيار/ ١٨٧١، وعدم التزام أنصاره بتوجيهاته الخاصة بالاحتفاظ بالسلطة، والاستحواذ على الذهب الموجود في بنك

فرنسا، ومهاجمة حكومة فرساي، لذلك كان متيقناً من فشل تجربة الكومونة[٤٧].

أراد ماركس من أنصار الكومونة اغتنام الفرصة التي أمامهم، وأبدى إعجابه بما أنجزه، ووصفهم «بأنهم هبوا لمهاجمة السماء»، إذ وضع ماركس نصب عينيه تحليل هذهِ التجربة التي عدَّها أهم من البرامج والمحاكمات والدراسات والتجارب السابقة، فضلاً عن ذلك كانت بالنسبة له خطوة عملية في مسيرة الحركة العمَّالية العالمية[٤٨].

اتفق ماركس مع رفيق دربه فريدريك انجلز[٤٩] Friedrich Engels (١٨٢٠-١٨٩٥) على ضرورة تأييد الحرب «ما دامت دفاعية» مع الأخذ بالحُسبان عدم ضم الألزاس واللورين إلى ألمانيا، والاكتفاء بالمطالبة بالسلام الذي يضمن حقوق فرنسا والطبقة العاملة فيها في ظل نظام جمهوري مؤمن بحقوق العمَّال ودورهم السياسي[٥٠].

أضحت تجربة العمَّال في كومونة باريس، محطَّ أعجاب الاشتراكيين بمختلف مشاربهم، وأُجريت دراسات كثيرة عن أهميتها، وأرَّخ لها كبار المفكرين الاشتراكيين، وباتت منارة لاستخلاص الأفكار والمعاني من هذهِ التجربة التي مثَّلت انتقالة مهمة بمكانة العمَّال ومكاسبهم[٥١].

وعلى الغِرار نفسه أوضح ماركس في كتابهِ «صراع الطبقات في فرنسا»[٥٢] «بذكاء مميز» وقائع الحرب وكومونة باريس (١٨٧٠-١٨٧١)، وأكَّد فيها أنَّ تلك الحرب غيرت «شروط حرب الشعوب» فضلاً عن ما ميزته في «صراع الطبقات» حينها أكد ماركس أنَّ خسارة الكومونة لم تُنه آمال الطبقة العاملة، ولن تُلغِ مبدأ الثورة البروليتارية بعد تمكن العمَّال والجماهير من حمل السلاح[٥٣]، على حدٍّ وصف الباحث الفرنسي غوشيه.

لم يعِ رواد الكومونة توجيهات ماركس، ولم يلتفتوا إلى الأسباب الموضوعية التي شخَّصها خلال الكومونة وبعدها، إذ لم يكن له تأثير مباشر عليها، وإنما من خلال جماعاتٍ عملت ضمن الأممية، فضلاً عن ذلك كان الانقسام بين الجماعات الاشتراكية من «التكافليون» و «الاتحاديون» و «الجماعيون» و «الشيوعيون» و «الفوضويون» تسير وفق منهاج قائد معين، كان أبرز هذهِ الجماعات البلانكيون والبردونيون، وانعكس الصراع بين هذهِ الجماعات على استمرار الكومونة[٥٤].

وبحكم ذلك كلِّه، فشلت كومونة باريس، وعلى الرغم من ذلك كان لها عظيم الأثر على «الأيديولوجيا الماركسية» والفوضوية الاشتراكية والحركة النقابية الفرنسية تحديداً والأوروبية بصورةٍ عامة، إذ تشبَّعت الكثير من الحركات الثورية بالأفكار الماركسية وباتت سياقاً لعملها السياسي[٥٥].

استشرف ماركس في كتابهِ «١٨ برومير لويس - نابليون بونابرت»[٥٦]، هذهِ التطورات، وأكَّد فيه أنَّ الكومونة حاصلة لا محال بعد سحق البيروقراطية وتملكها السلاح واستعدادها للثورة، وتدريب العمَّال على حمل السلاح والاستعداد لمواجهة أيِّ تحركاتٍ معادية لها، وعدَّها شرطاً «لأية ثورة شعبية في القارة»، بمعنى آخر أنَّ تجربة العمَّال الفرنسيين تمهد بحدوث ثورات مسلَّحة مشابهة في أوروبا[٥٧] بحسب قوله.

تنبأ ماركس بانتقال ثقل الحركة العمَّالية الأوروبية من فرنسا بعد سنة ١٨٧١ إلى ألمانيا، وبالفعل تمكن العمَّال بقيادة الاشتراكيين من المشاركة الفاعلة في الانتخابات والوصول إلى

البرلمان، وازدادت إعدادهم كثيراً حتَّى حصدوا (١٧,٨٧,٠٠٠) صوتاً سنة ١٨٩٠، ما دفع الحكومة الألمانية لتشريع قوانين تحد من قوة العمَّال[٥٨].

على أية حال تطورت الحركة العمَّالية الفرنسية في ظل التطورات السياسية التي عاشتها فرنسا في الأعوام (١٨٤٨-١٨٧١)، وبعد كومونة باريس كانت تجربة العمَّال منارة للحركات العمَّالية والاشتراكية الأوروبية، ممَّا أتاح لها الخوض في المجالات السياسية والاجتماعية، وتصاعد الصراع الطبقي ليس في فرنسا وحسب بل في عموم أوروبا[٥٩]. الأمر الذي استدعى من حكومات الجمهورية الثالثة سنَّ قوانين وتشريعات نقابية تكفل حصول العمَّال على حقوقهم، وفي الوقت نفسه تأمن جانبهم السياسي.

ثالثاً: القوانين والتشريعات العمَّالية

من هذا المنطلق، توجهت الحكومة إلى سنِّ أهم القوانين العمَّالية في الإمبراطورية الثانية في ٢٥/ أيار/ ١٨٦٤، وبموجبه تمَّ إلغاء جريمة التجمع والاعتراف بحق الإضراب، ولا نبالغ إذ قلنا إنَّ هذا القانون عُدَّ علامةً فارقة في مسيرة الإصلاح الاجتماعي، إذ منح هذا القانون العمَّال الحق في الإضراب عن العمل بصورةٍ جماعية والتشاور بينهم، وعلى الرغم من أنه نص على أن تكون الإضرابات مؤقتة ومنع إقامة جمعيات دائمة تنظم في نقابات عمَّالية، لكنه يُعد خطوة مهمة من أجل تحصيل حقوق العمَّال[٦٠].

وفي ذلك الحين، عدَّت الجمعية الوطنية الفرنسية، الأممية الأولى وانتشار الفكر الاشتراكي تهديداً لها وللمُجتمع الفرنسي، وعليه أصدرت سنة ١٨٧٢ قانوناً يحد من نشاطها ويُحجِّم دور الاشتراكيين، في الوقت نفسه أنجزت الحكومة الفرنسية تقريراً حول ظروف تأخر التطور الصناعي، فضلاً عن دور العمَّال في تطور الصناعة، وطبيعة العلاقات بين الرأسماليين والعمَّال، تضمن ترك مهمة تنظيم العلاقات بين العمَّال والرأسماليين بطبيعة العلاقات الاقتصادية، مع حظر تأسيس أي تنظيم نقابي، فيما يكون دور الحكومة مراقبة تلك الالتزامات وحمايتها[٦١].

اقتصرت القوانين العمَّالية في بداية الجمهورية الثالثة على بعض المواد القانونية والمشاورات البرلمانية، كان من أبرزها قانون عمل الأطفال سنة ١٨٧٤، ولم تشهد فرنسا أيَّ قوانين عمَّالية بين سنتي (١٨٧٤-١٨٨٤)، وفي الوقت نفسه اهتمت الأحزاب بتثبيت النظام الجمهوري وإقصاء الملكيين، فضلاً عن ذلك ناقشت الجمعية الوطنية في آذار ١٨٨١ تحديد ساعات العمل بناءً على طلب الأحزاب اليسارية المشاركة في الجمعية، وجاء فيها أنَّ العمل «هو أقدس جميع الحريات»، ولم تفضِ تلك النقاشات إلى تشريع قانون حول الضمان الصحي ومخاطر يوم العمل الطويل[٦٢].

لم يغب ماركس عن تلك التطورات، إذ وضع سنة ١٨٧٥ «برنامج غوتا»[٦٣] Gotha Conference الذي تضمن وضع آلية عمل للفلسفة الماركسية تعتمد على الديمقراطية الاجتماعية، وعلى إثر ذلك أسست مجموعة من الأحزاب العمَّالية ذات التوجه الاشتراكي في فرنسا تحديداً مثل حزب العمَّال الفرنسي، فضلاً عن الأحزاب التي ظهرت في الدول الأوربية عموماً[٦٤].

وفي خضم التطورات السياسية الداخلية في فرنسا عقد العمَّال الاشتراكيون مؤتمر في ليون سنة

١٨٧٨، طالب بضرورة تأسيس صحف تدعم العمَّال، فضلاً عن ذلك عقد مؤتمر آخر في مرسيليا سنة ١٨٧٩، دعا فيه المؤتمرين إلى تنظيم العلاقات مع رجال الأعمَّال وتحجيم الفكر الثوري، وتأسيس برلمان موحَّد للعمَّال يأخذ على عاتقه المطالبة بحقوقهم تحت مظلة الحكومة، والمشاركة الفاعلة في الانتخابات والوصول إلى البرلمان[٦٥].

والأهم من ذلك كلِّه تأسيس حزب عمَّالي في فرنسا على غرار الأحزاب السياسية في الدول الأوروبية المجاورة لاسيَّما في ألمانيا، بعد أن تيقَّن المؤتمرون على أنَّ الجمعيات التعاونية لا يمكنها بأيِّ حالٍ من الأحوال أن تكون وسيلة مناسبة لتحرير العمَّال، ونيل حقوقهم، فضلاً عن ذلك كانت أهداف المؤتمر تتركَّز حول توحيد العمَّال وتطوير الصناعة وتوفير المواد الأولية، على أن لا يكون حكراً على أحد بل متاحة لجميع الفرنسيين[٦٦]، بمعنى آخر دعت إلى إنهاء سيطرة الرأسمالية الصناعية على مقدرات العمَّال وجهودهم.

وجد الاشتراكيون أنَّ الدخول في المُعترك السياسي عن طريق الانتخابات هو الضمان الأفضل للوصول إلى أهدافهم بدل الثورة، وهنا كانت دعواتهم إلى الحركة العمَّالية بضرورة المشاركة الفاعلة في الانتخابات من أجل إحداث تغيير جذري وإصدار تشريعات عمَّالية تهدف إلى تأسيس مجتمع اشتراكي من دون الحاجة إلى ثورة، يتم من خلاله إجراء إصلاحاتٍ اقتصادية، ولا يتم ذلك إلَّا من خلال سيطرة الحزب الاشتراكي الذي مثَّل أغلب العمَّال[٦٧].

أسهمت تلك التطورات في تصاعد المطالبات بتشريع قوانين عمَّالية تخدم الأهداف التي تطمح إليها الحركة، وشَهِدت الجمعية الوطنية بين سنتي ١٨٧٩ و ١٨٨٧ مناقشات ودعوات كثيرة لتشريع تلك القوانين، وتبلورت هذهِ المطالبات في سنة ١٨٨٢ بضرورة تشريع قوانين تُتيح تأسيس النقابات العمَّالية التي تجمع العمَّال من ذوي المهنة الواحدة ووفق القانون[٦٨].

حاولت الحكومة الفرنسية التخفيف من حدَّة التوتر، وإيجاد حل لأزمة العمل، وتطوير الصناعة، وإعطاء العمَّال حقوقهم، إذ لم يعد خفياً ما يطرح في النقاشات البرلمانية حول العمَّال، ففي مناظرة برلمانية في ٢٥/ كانون الثاني/ ١٨٨٤ جدَّد النواب الاشتراكيون اتهاماتهم للحكومة بإهمال القضية العمَّالية، ونشروا بعض الإحصائيات حول البطالة والفقر والفوضى الصناعية، متهمين الحكومة بأنها «تفعل القليل أو لا تفعل شيئاً»[٦٩]. مما يؤكد أنَّ الدور السياسي والبرلماني بدأ يأخذ صداه بعد فشل العمل الثوري.

في الوقت نفسه استمرت جهود العمَّال لتشريع قانون يتيح لهم تنظيم النقابات العمَّالية، وشَهِدت الأعوام (١٨٨٣ و ١٨٨٩) نشاطاً محموماً من الجماعات الاشتراكية لعقد مؤتمراتٍ عدة يومها، قام حزب العمَّال الاشتراكي في سنة ١٨٨٣ وهو حزب اعتمد على الجمعيات بالدعوة لعقد مؤتمر في باريس، طالب فيه المؤتمرون بتحديد ساعات العمل، أعقب هذا المؤتمر مؤتمر ثانٍ في باريس سنة ١٨٨٦ حددت مطالب العمَّال بتحديد يوم العمل بثماني ساعات، فضلاً عن ذلك عقد مؤتمر آخر في باريس سنة ١٨٨٩ في الذكرى المئوية للثورة الفرنسية، ومن أهم ما قرره المؤتمرون تأسيس منظمة عمَّالية للدفاع عن حقوق العمَّال[٧٠].

أفضت هذهِ الضغوط إلى قيام الحكومة الفرنسية بتشريع قانون النقابات العمَّالية في ٢٢/ آذار/ ١٨٨٤ والذي عُرف بقانون وولدك

روسو[٧١] Waldeck Rousseau (١٨٤٦–١٩١١) نسبةً إلى وزير الداخلية الفرنسي، آنذاك، وامتاز هذا القانون «بمسحةٍ ليبرالية واضحة»، وأهم ما جاء في فقراته إقرار مبدأ الحرية النقابية بجميع المِهَن، فضلاً عن ذلك إلغاء الإجراءات الروتينية والشكلية، ومنح كل نقابة الحرية في وضع قوانينها الداخلية، والأهم من ذلك أعطى القانون الحرية للعامل للانضمام إلى أيِّ نقابة. ومنطلقات هذا القانون السماح للعمَّال وأصحاب الأعمال إقامة جمعيات دائمة للدفاع عن مصالحهم المهنية[٧٢].

أزال قانون روسو القيود المفروضة على العمَّال بموجب القوانين السابقة، لاسيَّما قانون ١٤–١٧/ حزيران/ ١٧٩١، والتشريعات اللاحقة في الأعوام (١٧٩١–١٨٨٤)، إذ لم يُشرَّع قانون سمح بتأسيس النقابات خلال تلك الأعوام، إلَّا في مدة وجيزة بعد ثورة ١٨٤٨. ونجم عن هذا القانون انقلاب في مسيرة الصناعة الفرنسية، إذ منح حرية تنظيم العمل والعلاقات بين الرأسماليين والعمَّال[٧٣]، بعد أن أعطى الحماية الكاملة للعمَّال ومنع تسلُّط الرأسماليين عليهم بصورةٍ غير مباشرة.

أراد روسو من تشريع قانون ١٨٨٤ والذي أقرت بهِ الجمعية الوطنية بإعطاء الحقوق النقابية للعمَّال، إجبار الجمعيات النقابية على الكشف عن قوانينها الأساسية وأسماء قادتها إلى الحكومة، إذ إنَّ العمَّال وعلى الرغم من حصولهم على هذهِ المكاسب رفضوا الانصياع لقرارات الحكومة، بل تعدى الأمر أن تحولت تلك النقابات إلى «بقرةٍ حلوب» للأحزاب، لاسيَّما الماركسية منها[٧٤]. وما بين تخوف الحكومة من النشاطات الثورية للنقابات والأحزاب العمَّالية والواقع السياسي الذي عاشته فرنسا، إذ أكَّد جوهر قانون روسو على ضرورة مراقبة الدولة للقانون وتطبيقه، و «تحبيذ روح المشاركة بين العمَّال» والنهوض بالاقتصاد، مع إبقاء على السيطرة على النقابات التي باتت «أقل سلاحاً للنضال»، والتركيز على توفير الأموال للعمَّال لاسيَّما معاشات الشيخوخة وبنوك الائتمان المتبادل والجمعيات التعاونية[٧٥].

أمَّا الهدف الأسمى الذي طمح إليه روسو هو إيجاد «تحالف بين البرجوازية والطبقة العاملة»، إذ إنَّ الإصلاح الاقتصادي الذي نشده في مدة حكمه (١٨٩٩–١٩٠٢)، كان التخلص من الفوضى السياسة والتنافس الحزبي، لاسيَّما بين الأحزاب الاشتراكية من شيوعيين وفوضويين، فضلاً عن ذلك احتواء العمَّال والأحزاب الاشتراكية على حدٍّ سواء، والعمل على تشريع قانون الجمعيات العمَّالية المكمل لقانون النقابات[٧٦].

أشارت الوقائع التاريخية، أنَّ الحكومة الفرنسية سارت بخطى ثابتة لإلغاء جميع القوانين الجائرة بحق العمَّال، ومن بينها قانون السجل العمَّالي الذي شرع في عهد نابليون الثالث، تمَّ إلغاء جواز المرور الخاص، وهذهِ الخطوات تماثلت مع خطوات مشابهة في البلدان الأوربية المجاورة، لاسيَّما بريطانيا[٧٧]. إذ إن حكومات الجمهورية الثالثة أيقنت أنَّ التقدم يكمن في مواكبة تطورات العصر.

وفي تضاعيف هذا النشاط، استمرت حكومة روسو بإصدار القوانين العمَّالية لكسب ودهم، وكان قانون ١٨٩٠ والخاص بتنظيم جمعيات المعونة المتبادلة وصندوق المعاشات التقاعدية، والتأمين على الحياة من قبلها، فضلاً عن تنظيم إدارة تلك الجمعيات ومتطلباتها وفق القانون

وتطوير ضمانات العمَّال الطبية والعجز وتكاليف الجنازات، وتوفير معاشات للأرامل والأطفال حتَّى وصل الأمر سنة ١٨٩٤ إلى تأمين الأموال لمعاشات العجزة والتأمين ضد الشيخوخة[٧٨].

ولأهمية قانون ١٨٩٤ في ضمانات حقوق العمَّال التقاعدية والتأمين، تمَّ تعديل القانون سنة ١٨٩٦ ليتناسب أكثر مع تطلعات العمَّال، لاسيَّما عمَّال المناجم، إذ تمتع هؤلاء العمَّال بمميزات هذا القانون بعد ستة أشهر من صدوره، ونصت المادتان الثانية والثالثة منه على تنظيم صناديق التقاعد وأموال الإغاثة التي منحت للعمَّال العاطلين من الذين لم يحصلوا على رواتب ثابتة، فضلاً عن المنافع الأخرى للقانون التي دعمت العمَّال مادياً[٧٩].

ومن الجدير بالذكر أنَّ القوانين العمَّالية التي صدرت بين سنتي ١٨٨٤ و ١٨٩٦ كانت بمجملها «اتفاقات خاصة بين المشغلين والعاملين» التي أدرجت لضمان حقوق الطرفين، لاسيَّما العمَّال الذين اعترف بحقوقهم في التأمين والضمان الاجتماعي وحقوق الأرامل والأطفال ورواتب البطالة[٨٠].

وفي الأحوال كافة، شرعت في عهد الجمهورية الثالثة قوانين عمَّالية عدة، وكانت بمُجملها تصب في مصلحة العمَّال، إذ كان هذا التطور السريع الذي شَهِدته قوانين العمل منذ سنة ١٨٩٠ قد تمَّ بغطاء قانوني برلماني، نتيجة لكفاح الطبقة العاملة والضغوط التي مارستها النقابات العمَّالية. بعد هذا لم يمر سنة دون أن يصدر قانون أو أكثر لحماية العمَّال، كان من بينها قانون ٢/ تشرين الثاني/ ١٨٩٢ المختص بتنظيم عمل الأطفال والنساء في المعامل، فضلاً عن ذلك قانون ١٨٩٨ المختص بتوفير تعويضات الإصابة في العمل، وقانون تمثيل العمَّال في إدارة المصانع سنة ١٩٠٠، أمَّا قانون ٢٩/ حزيران/ ١٩٠٥ فقد اهتم بتحديد ساعات العمل، وأيضاً قانون الإجازات الأسبوعية من ١٣/ تموز/ ١٩٠٦ للإجراء والعاملين وغيرها من القوانين الصادرة[٨١].

لم تقف القوانين العمَّالية التي صدرت في ظل الجمهورية الثالثة على حماية العاملين من الأطفال والنساء في المجالات الصناعية والتجارية والزراعية، بل امتدت لتشمل جميع العاملين في النشاطات الاقتصادية المختلفة، وألزمت هذهِ القوانين أصحاب الصناعات التي «اشتهرت بكثرة الحوادث فيها» بتعويض العمَّال المتضررين وضمان معاشاتهم للعاطلين، فضلاً عن ذلك كان نطاق أحكام هذهِ القوانين قد شَمِل العمَّال في المنشآت كافَّة وحتَّى الخدمية منها[٨٢].

وللحيلولة دون وقوع أيَّ شكلٍ من أشكال الخلاف، قدمت الأحزاب الاشتراكية والجمهورية رؤية إصلاحية لتعديل النظام البرلماني في فرنسا في ١١/ تموز/ ١٩١٢، وتم التصويت بالأغلبية على ذلك بـ(٣٣٩) صوتاً مقابل (٢١٧) صوتاً، بعد أن تبنى الليبراليون التقدميون مبدأ الأغلبية البرلمانية وعدم التجاوز على القوانين الصادرة، وفي سنة ١٩١٤ تمَّ الاتفاق على ذلك[٨٣]، الأمر الذي صبَّ في مصلحة القوانين العمَّالية بصورةٍ عامة.

ومع بداية القرن العشرين تلبَّدت سماء أوروبا بغيوم الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨)، ركَّزت الحركة العمَّالية ومؤتمرات الأممية الثانية على تحديد موقف الأحزاب الاشتراكية إذ ما

قامت الحرب، لاسيَّما وأنَّ هذهِ الأحزاب قد فقدت الكثير من مكانتها السياسية في البرلمانات الأوربية بسبب الصراع الداخلي في هذهِ الأحزاب، فقد ظهر تياران متعارضان من الاشتراكيين وهما التيار التقدمي (التنقيح) وتيار (يساري متطرف)، وهذهِ الأحداث أثَّرت بوضوح على الحركة العمَّالية الفرنسية[٨٤].

حقَّقت الحركة العمَّالية مكاسب كثيرة في ظل القوانين التي أصدرتها الحكومة الفرنسية، إلَّا أنَّ ذلك لم يمنع من وقوع إضراباتٍ عمَّالية عدة في فرنسا في الأعوام (١٨٧١-١٩١٤)، كان الهدف منها تحصيل حقوق أكثر من تلك التي شُرِّعت.

رابعاً: الإضرابات العمَّالية

شَهِدت فرنسا تطورات سياسية هامة في عهد نابليون الثالث، انعكست على مختلف الطبقات الاجتماعية الفرنسية، لاسيَّما الحركة العمَّالية التي نظمت نفسها بصورةٍ غير قانونية في نقابات وجمعيات تحت لواء الأممية الأولى التي انبثقت سنة ١٨٦٤، وفي أواخر الستينيات من القرن التاسع عشر أصبحت هذهِ «الغرف السند كالية» منتشرةً في عموم فرنسا وليس في باريس فقط، وشَمِلت عمَّال المصانع والمناجم والنقل وغيرهم، كلٌّ حسب توجهه الفكري وآرائه الاشتراكية والقيادة التي اتبعها[٨٥].

اتهمت الأممية الأولى منذ وقتٍ مبكر بإدارة الإضرابات العمَّالية، بعد أن شَهِدت فرنسا بداية سنة ١٨٧٠ إضراباً مدوياً في مدينة كروزو Croze، حينها قام سبعة آلاف عامل بالمطالبة بيوم عمل من ثماني ساعات وعلى أجرٍ قدره خمسة فرانكات، لتبدأ معها «الصحافة البونابرتية» شنَّ حملةٍ شعواء على هذهِ الإضرابات المستوحاة من الخارج «من هذهِ المنظمة السرية المسماة الدولية"[٨٦].

أدركت الحركة العمَّالية الفرنسية الخطر المُحدق بالجمهورية الثالثة، لذا اتخذت تلك النقابات في سنة ١٨٧٢، «الطابع المعتدل»، فيما استمر الاشتراكيون في الترويج إلى أفكارهم الممتدة إلى الأممية الأولى، وتمكنوا منذ سنة ١٨٧٣ من لفت الأنظار وجذب العمَّال والتوجه إلى عقد المؤتمرات العمَّالية وطرح المشكلات الاقتصادية «بصراحة»، لاسيَّما مع تواجد بعض النواب الاشتراكيين في البرلمان ومطالبتهم بتحسين أوضاع العمَّال الاقتصادية[٨٧].

مع ذلك شَهِدت سنة ١٨٧٢ إضراب للعمَّال في مناجم الفحم في مدينة أنزن Anzin للمطالبة بتحسين الأجور ورفعها من ثلاثة فرنكات إلى ثلاثة ونصف فرنك، فضلاً عن ذلك حدثت ثلاثة إضرابات سنة ١٨٧٦ في مدن أنزن وباس Basse وكاليه. كان الهدف منها تحسين أجور العمَّال، إلَّا أنَّها لم تنجح في تحقيق شيء، كما شَهِدت سنة ١٨٧٩ إضراباتٍ غير ناجحة في مقاطعة نورا Nora، فيها أضرب ألفا عامل لتحسين الأجور لكن من دون جدوى[٨٨].

وعلى إثر ذلك عقدت النقابات العمَّالية مؤتمر مرسيليا سنة ١٨٧٩، يومها، انتقلت قيادة الحركة النقابية إلى الاشتراكيين الذين فضلوا العمل البرلماني على الكفاح الثوري، وأسَّسوا مجلساً للعمَّال سنة ١٨٨٠ تمَّ فيه فصل العمَّال المعتدلين عن العمَّال الثوريين، واستمرت عملية عقد المؤتمرات بين سنتي ١٨٨١ و ١٨٨٢، لكنها لم تحظَ بالأهمية نفسها لمؤتمر مرسيليا، ومرد ذلك أنَّ اتحاد النقابات العمَّالية كان يسعى إلى تحقيق مكاسب إصلاحية من خلال القوانين العمَّالية[٨٩].

لم يوقف ذلك إضرابات العمَّال في مناجم الفحم التي كانت من المِهَن الخطرة ونجم عنها إصابات دائمة لعددٍ من العمَّال، ممَّا دفع العمَّال بين سنتي (١٨٨٠-١٨٨٤) إلى الإضراب للمطالبة برفع الأجور، إلَّا أنَّ الحكومة ألقت القبض على بعض العمَّال الذين اعترضوا على قوانين العمل وعضوية الاتحاد النقابي، وعلى الرغم من ذلك أضرب العمَّال مرةً أخرى في ٢١/ شباط/ ١٨٨٤ بعد أن قررت شركة أنزن مينغ كومبني Anzin Mining Co. الاستغناء عن بعض العمَّال، وانتهى الإضراب في ١٨ نيسان دون تحقيق مطالب العمَّال[٩٠].

عززت تلك الإضرابات من الصراع بين الرأسمالية التي تهدف إلى تحقيق أعلى الأرباح على حساب العمَّال، وبين الحركة النقابية التي سعت إلى تحقيق أهدافها المشروعة من خلال الإضراب عن العمل، وشَهِدت الأعوام (١٨٨٤-١٨٨٨) إضراباتٍ غير مؤثرة، فيما اقتصرت الإضرابات التي اندلعت في مناجم الفحم بين سنتي (١٨٨٥-١٨٨٦) بالمطالبة بيوم عمل من ثماني ساعات وتحسين الأجور، وفي بداية سنة ١٨٨٨ وقع إضراب مهم في حقل لوار Loire للفحم للمطالبة بيوم عمل من ثماني ساعات، وضد الاستقطاعات في الأجور، وصندوق المعونة والتقاعد، ما أجبر الشركة بعد أربعين يوماً على رفع الأجور، إلَّا أنها أبقت على يوم عمل بعشر ساعات وتكرر الأمر سنة ١٨٨٩ في حقول بادوكاليه بسبب تخفيض الأجور وساعات العمل، واستمر حتَّى تشرين الثاني وشَمِل مناطق عدة في فرنسا[٩١]، وعلى الرغم من الأضرار التي لحقت بالعمَّال جراء العمل في المجالات الصناعية الخطرة، لاسيَّما المناجم، إلَّا أنَّ أصحاب الشركات رفضوا سنة ١٨٨٩ تحمل مسؤولية حوادث العمل، يومها فرضت الحكومة عليهم دفع مبالغ تتراوح بين ثلث ونصف الأجر للعامل العاجز، وفي حالة الوفاة يُدفع معاش ما نسبته ٢٠٪ من أجر العامل لأرملتهِ[٩٢].

في ضوء ذلك أسَّس العمَّال المجلس الاتحادي لنقابات العمَّال سنة ١٩٠٠، حينها، قام عمَّال مناجم الفحم بتنظيم اتحاداتٍ محلية ضمن المجلس، تُجدد فيه عضوية الرابطة في ١ كانون الثاني من كلِّ سنة، واستمر العمل فيه بين سنتي ١٩٠١ و ١٩٠٣، والهدف من هذهِ الاتحادات المحلية تأسيس هيئة لها دستور أخذت على عاتقها الدفاع عن مصالح العمَّال[٩٣].

لم يدخر العمَّال الفرنسيون جهداً من أجل الوصول إلى أهدافهم، ساعدهم في ذلك الجهود التي بذلتها الأممية الثانية في ١/ أيار/ ١٨٨٩ بعد عقد مؤتمر باريس الذي انصبت مطالبه بتحديد يوم عمل بثماني ساعات، ففي اجتماع الأممية الثاني في ١/ أيار/ ١٨٩١ التقى ممثلو العمَّال من خمس عشر دولة ومن ضمنها فرنسا، وقرروا الاستمرار في مظاهرات أيار من كل سنة للمُطالبة بحقوق العمَّال والتوسع في التشريعات العمَّالية والصناعية، مؤكدين في الوقت نفسه على «رغبة الطبقة العاملة في جميع البلاد في السلام»[٩٤]، ممَّا له دلالته على رفض المبدأ الثوري والابتعاد عن العنف.

أصبحت الإضرابات ظاهرة ملموسة، وبدأ مكتب العمل الفرنسي بنشر تقارير الإضرابات السنوية منذ سنة ١٨٩٠، وشَمِلت بالأساس إضرابات عمَّال المناجم، لاسيَّما مناجم الفحم بين سنتي ١٨٩٠ و ١٨٩٣، إذ حدثت مجموعة من

الإضرابات شارك فيها ما يُقارب خمسة عشر آلاف عامل واستمرت لأحد عشر يوماً للمُطالبة بيوم من ثماني ساعات وإصلاح صندوق المساعدات، إلَّا أنَّ تلك الإضرابات فشلت في تحقيق أهدافها[٩٥].

وعلى غِرار العمَّال الصناعيين كان للعمَّال الزراعيين نصيب من اهتمام الحركة النقابية، إذ أكَّد مؤتمر مرسيليا سنة ١٨٩٢ على حق «العمَّال الفلَّاحية» بالحد الأدنى من الأجور وتأسيس محاكم مهنية نصف أعضائها من العمَّال، فضلاً عن ذلك أوصى المؤتمر بمنع بيع الأراضي المشاعة، أو تأجير أراضي الدولة وتسليمها إلى عائلات العمَّال الزراعيين مَن لا يملك الأرض، وعدم استخدام العمَّال المأجورين في تلك الأراضي التي تتواجد فيها الأيدي العاملة[٩٦]. ويبدو أنَّ مرد ذلك هو عدم رغبة الاشتراكيين تحويل الفلَّاحين إلى مُلَّاك، وبذلك يفقدون قاعدتهم العمَّالية في الريف.

هذا التطور في نشاط الحركة العمَّالية الذي كان وقوده العمَّال ومحرك الاشتراكيين، لم يكن في الواقع تصاهراً عقائدياً كما هو معتقد، وبحسب المفكِّر الفرنسي المرموق غوستاف لوبون يذكر أنَّ ذلك التمازج بين الحركة العمَّالية والاشتراكية كان مرحلياً وبحسب مصلحة العمَّال، إذ «إنَّ أبعد الطبقات من الاشتراكية هي طبقة العمَّال الباريسية»، فضلاً عن ذلك أنَّ العامل الذي تحول بموجب القرارات العمَّالية وتوجهات حكومات الجمهورية الثالثة من عامل بسيط إلى طبقة الملَّاكين الصغار أصبح «محافظاً عنيداً» ضد العمَّال، حتَّى الفلَّاح عندما أصبح مالكاً للأرض فإنه لا يستمر على اشتراكيته[٩٧]. ولا غرابة بالموضوع إذ إنَّ الطبيعة البشرية وحُب التملُّك دائماً ما تتجاوز العقائد والأفكار، وتبقى القلَّة القليلة ممَّن يتمسكون بمبادئهم.

وعلى أية حال استمرت إضرابات العمَّال في مناجم الفحم، وشَهِدت سنة ١٩٠٠ واحداً وأربعين إضراباً في صناعة التعدين في فرنسا، وكانت المطالب الرئيسة للعمَّال هي زيادة الأجور واعتماد بعض أنظمة السلامة في العمل، وبعد عقد اجتماع بين ممثلي الشركات ونقابة عمَّال المناجم وافقت الشركة على طلب زيادة الأجور وجعل المناوبات الطويلة اختيارية للعمَّال، فضلاً عن ذلك وافقت الشركات الصناعية الفرنسية الالتزام بالمُساواة في توزيع الأجور وعدم فصل أي موظف أو عامل بسبب الإضراب[٩٨].

في غضون ذلك، أدت المجالس المحلية للعمَّال دوراً رئيساً في توحيد جهود العمَّال، وتمكَّن أعضاؤها من أن يكوِّنوا حلقة الوصل بين الاتحاد العام للعمل واتحادات الأقاليم التي تضم مختلف المِهَن، وعملوا على نقل أفكار العمَّال وتطلعاتهم وطرح مشكلاتهم داخل اتحاد العمَّال ومحاولة إيجاد حلول لها، ممَّا نشَّط دور الحركة النقابية الفرنسية وعزز من قدراتها السياسية[٩٩]. بعد أن ازدادت أعدادها بشكلٍ كبير بين سنتي ١٨٧٩ و ١٨٩٢، وبلغت أعداد تلك الاتحادات سنة ١٨٨١ خمسة آلاف اتحاد، مثل عمَّال صناعة القبعات وعمَّال طباعة الكتب وعمَّال المناجم. وبموجب قانون سنة ١٨٨٤ أصبحت هذهِ الاتحادات ورقة سياسية بيد الاشتراكيين، وبسبب الانقسامات والتنافس بين الأحزاب العمَّالية ومحاولة جذب كل اتحاد إلى صفها، ضعف دورها، وظلَّت هذهِ الاتحادات مضطربة في عملها حتَّى سنة ١٨٩٢، ولم يمنع ذلك بأن تكون تلك الاتحادات سبباً في كثير من الإضرابات العمَّالية والسياسية[١٠٠]. لاسيَّما سنة

١٨٩٢ التي لم تشهد إضرابات عمّالية في فرنسا، واقتصر الأمر على إضراب خمسة آلاف موظفاً وما يُقارب ثمانية آلاف عامل، وفي السنة التالية فقد شَهِدت فرنسا أكبر الإضرابات المسجلة في مناجم الفحم، بعد تلكؤ الشركات في تحديد يوم عمل بثماني ساعات، وتحسين الأجور وإعادة العمّال والموظفين المفصولين بسبب انتمائهم إلى النقابات العمّالية المشاركة بالإضرابات[١٠١].

وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ سبب فشل الإضرابات في الصناعات التعدينية والصناعات الثقيلة التي تحتاج إلى «التمركز»، وبما أنَّ الإضراب هو السلاح الوحيد بيد العمّال، فإنَّ أغلب المشاريع الصغيرة التي شكَّلت الأغلبية الصناعية في فرنسا آنذاك، مثل البناء وصناعة الأغذية والنسيج، فإنَّ الإضرابات كانت نتائجها سريعة ولبَّت مطالب العمّال بسرعة، أمَّا في الصناعات الأخرى فإنَّ عملية الإضراب غالباً ما تنتهي بالتفاوض[١٠٢]، ممَّا أدى إلى تسويف مطالب المضربين والمُساومة على حقوقهم التي دائماً ما تضيع.

في ضوء ذلك قدَّمت نقابة عمّال المناجم برنامج عمل لشركات التعدين في ١٠/ أيلول/ ١٨٩٣، تضمن أهم المطالب التي تلخصت برفع الأجور ما نسبته (١٠٪)، وعدم تسريح العمّال بعد بلوغهم الأربعين وتقديم ضمانات مالية وتقاعدية لهم، ولم تشهد سنة ١٨٩٤ سوى سبعة إضرابات، وتكرر المشهد سنة ١٨٩٦ وكان هناك تسعة عشر إضراباً شارك بهِ ما يُقارب من ثمانية آلاف عامل، أمَّا سنة ١٨٩٧ لم يكن هناك سوى ستة عشر إضراباً، إلَّا أنَّ الشركات وبعد مفاوضاتٍ طويلة لم تحقق للعمّال الشيء الكثير، ممَّا دفع عمّال المناجم سنة ١٨٩٧ إلى اللجوء إلى تنظيم اتحادٍ للعمّال المناجم ونشر الدعاية بين صفوف العمّال، والدفاع عن مطالبهم بخفض ساعات العمل ورفع الأجور وغيرها من المطالب[١٠٣].

اختلف هذا الاتحاد الذي أسَّسه عمّال المناجم عن الاتحاد العام للعمّال الذي تأسَّس في وقتٍ سابق بعد التشريعات العمّالية سنة ١٨٨٤، وتمكَّن هذا الاتحاد الوليد من النأي بنفسه عن الأحزاب، وتخلص من «استبداد الحركة النقابية»، ممَّا أوجد اتجاه عمّالي جديد ابتعد كثيراً عن السياسة واهتم بشؤون العمّال[١٠٤].

تمخَّض عن ذلك أن نظَّم عمّال المناجم أكبر إضراب عمّالي في فرنسا سنة ١٩٠٢وعُرف بـ»الإضراب العظيم» في صناعة التعدين، إذ تأثر سبعة وستون منجماً وأضرب أكثر من مئة وسبعة آلاف عامل، وامتد لأقاليم عدة في فرنسا مثل نورو وبادوكاليه، وكانت أسباب الإضراب بسبب تخفيض الأجور بعد انخفاض أسعار الفحم، وعلى الفور أجرت الشركات مفاوضات مع ممثلين العمّال حول الاتفاق على صيغة لإنهاء الإضراب، كان من بينها تخفيض نسبة الأجور ما نسبته (٣٪) من الزيادة التي أُدرجت سنة ١٩٠٠ واتفاق آب ١٩٠١، إلَّا أنَّ العمّال استمروا في إضرابهم ولم يحقق ذلك الإضراب شيئاً من مطالبهم[١٠٥].

أمام هذا الواقع، قرر الاتحاد العام للعمّال الفرنسيين رأب الصدع بين صفوف العمّال، وذلك بدعوتهم بالابتعاد عن الانخراط في السياسة وعدم دخول النقابات في تكتلاتٍ حزبية، وتكلَّل ذلك بعقد ميثاق أميان سنة ١٩٠٦ بمشاركة الإصلاحيين والثوريين، يومها رفض اقتراح عمّال النسيج من أنصار جويسده عقد اتفاق مع الحزب الاشتراكي، وبقى الهدف الرئيسي لعقد المؤتمر "إزالة نظام أرباب العمل والمأجورين"، إذ كانت أهداف الحركة العمّالية ونقاباتها تحسين أحوال العمّال[١٠٦].

وحقيقة الأمر، استلهم المؤتمر موقفه هذا، بعد التوتر الذي حصل بعد مقتل ألف ومئة عامل في منجم كوريبر Courrieres شمال فرنسا وتدخل الشرطة والجيش لقمع الإضراب، فيها أكَّد المجتمعون في أميان في تشرين الأول ١٩٠٦ على استقلالية النقابات وعدم تبعيتها للحكومة، وتمسكوا بحقهم بالإضراب لإحداث تغييراتٍ اجتماعية وسياسية جذرية في المجتمع العمَّالي تحديداً والفرنسي عموماً. وكانت إضرابات ١٩٠٦ و ١٩١٠ خير دليلٍ على ذلك بعد أن أعلن الاتحاد العام للعمَّال عدداً من "الإضرابات الثورية"[١٠٧].

ولا غروَ أنَّ فكر الاتحاد العام للعمَّال جدياً بالسيطرة على السلطة من خلال الإضرابات، إذ جمع الاتحاد «عقائد جميع النقابيين الثوريين»، فضلاً عن ذلك أنَّ فرنسا لا زالت في بداية تطورها الصناعي، ولم تتجاوز بعد «نقطة البداية»، مستمدين قوتهم من العمَّال الذين سئموا «أيام العمل الطويلة» وسعيهم المستمر للتحرر وتحسين ظروفهم الاقتصادية[١٠٨].

ألقت هذهِ الأفكار ظلالها على أوضاع العمَّال، واهتزت ثقتهم بإصلاحات الحكومة في عهد أريستد بريان[١٠٩] Aristide Briane (١٨٦٢-١٩٣٢)، وترجم ذلك بالرفض لقانون تقاعد العمَّال سنة ١٩١٠، الذي نصَّ على أنَّ العامل الذي يبلغ الستين عاماً يُدفع له معاش بشرط المساهمة في صندوق التقاعد الذي يمول من الرأسماليين ومساعدات الحكومة[١١٠]، ومرد ذلك أنَّ الحركة النقابية الفرنسية أصبحت أكثر ثورية وتزمت بأفكارها الاشتراكية.

وبحكم تلك التطورات كان تأثير الاتحاد العام للعمَّال حاضراً في المشهد العمَّالي الفرنسي، بل وتعدَّى ذلك التأثير إلى الأممية العمَّالية، إذ اصطدم الفرنسيون الذين حاولوا جرَّ الأممية إلى اتخاذ الأحزاب وسيلة لتحقيق أهدافهم ونبذهم الروح العسكرية وحمل السلاح – بعد تجربتهم الفاشلة في كومونة باريس – مع مفاهيم عمَّال بعض البلدان الأوربية مثل الألمان وغيرهم، هذا التوجه الذي تبنَّاه الاتحاد وقبل سنة ١٩١٤ كان واضحاً لدى قادته الذين وجدوا أنَّ مجرد السيطرة على السلطة الاقتصادية يؤدي إلى السيطرة السياسية[١١١].

وفي الأحوال كافة، أدى العمَّال الفرنسيون بين سنتي ١٨٧١ و ١٩١٤ دوراً سياسياً بارزاً، وكانت توجهاتهم جمهورية بامتياز، ولم يتوقف الأمر عند ذلك، إذ أدوا دوراً اقتصادياً لا يقل أهميةً عن سابقهِ.

خامساً: أوضاع العمَّال الاقتصادية (١٨٧١-١٩١٤)

نَجمَ عن فشل العمَّال في تجربة كومونة باريس معاقبتهم وترحيل مجموعة من الكومونيين، المحكوم عليهم في ٣/ أيار/ ١٨٧١ إلى المناطق النائية والمستعمرات، لاسيَّما الجزائر التي أصبحت مركزاً للمنفيين أو سكَّان الألزاس واللورين ممَّن رغب في إبقاء على جنسيته الفرنسية، مقابل حصولهم على الأراضي التي صادرها الجيش الفرنسي وأعطاها لهم[١١٢].

ويحكم مجموعة من العوامل دخلت فرنسا الثورة الصناعية متأخرة، ولم يشهد الربع الأخير من القرن التاسع عشر تطوراً هاماً، إذ أنَّ حرب السبعين وما تلاها من أحداث كومونة باريس، هزت ثقة العمَّال وتفانيهم في أيِّ نشاطٍ صناعي، فضلاً عن ضعف إمكانيات الحكومة على النهوض الاقتصادي. كما أدى العامل الجغرافي دوراً في تأخر «ثورة صناعية» في فرنسا حتَّى العَقد الأخير من القرن التاسع عشر، إذ إنَّ مشكلة الوقود والطاقة

وارتفاع تكلفة إنتاج الفحم كانت من العوامل المؤثرة في العمل وتطور الصناعة[١١٣].

وفي واقع الحال، يمكن أن نُحدد عدداً من العوامل الأخرى المهمة التي أدت إلى تأخر فرنسا عن نظيرتيها ألمانيا وبريطانيا، ومن بينها مسألة شق الطرق والقنوات المائية الرابطة بين أنهارها والبحار، إذ بدأت الموانئ الفرنسية تفقد قيمتها الإستراتيجية والتجارية بمرور الوقت، لاسيَّما ميناء مرسيليا الذي تلاشت أهمية السابقة. ونتج عن هذا التلكؤ خسارة فرنسا إلى الطرق التجارية الدولية وعطل نمو رأس المال الداخلي[١١٤]، ومن ثمَّ أثر على مستوى العمَّال وتطور الصناعة.

مع ذلك بدأت عجلت الاقتصاد الفرنسي بالدوران و «استرجع الإنتاج والتبادلات حقوقها»، وبدا أنَّ الجمهورية الثالثة تسير في طريق الحرية اللبرالية، لكن سرعان ما حدث انقلاب اقتصادي بدأ سنة ١٨٧٣ واستمر إلى سنة ١٨٩٦، إذ أصاب الأسواق الفرنسية الركود وتعطلت «اتجاهات العمل الجماعي»، وأصبح التنافس الصناعي والتجاري أشد ضراوةً بين الدول الأوربية التي اعتمدت سياسة الانفتاح العالمي[١١٥]. وعلى الرغم من مدة الازدهار التي عاشت فرنسا بين سنتي ١٨٧٢ و ١٨٧٣ وارتفاع مدخولات العمَّال وأجورهم، إلَّا أنَّ الرأسمالية استكثر عليهم توفر وسائل الرفاهية التي «أحياناً» ما تُمنح لهم، ما آثار نقمة العمَّال وإحساسهم بالسخط، بعد أن رأوا الرأسماليين يقللون من شأنهم، وعدوهم طبقة مُعدمة ليس من حقها أن تنعم بالمميزات نفسها التي تمتع بها أبناء الطبقة الرأسمالية[١١٦].

رداً على ذلك أرادت الحكومات المتعاقبة في الجمهورية الثالثة القضاء على ذلك التمايز الطبقي من خلال التمسك بالأفكار الجمهورية، وإطلاق الحريات العامة، مثل حرية الاجتماع والصحافة والرابطات وغيرها، فضلاً عن ذلك تطوير التعليم الذي أصبح «مجاني وعلماني وإجباري»، وتمَّ تهميش التعليم الديني وإقصاء الكنيسة والتخلص من الملكيين والمحافظين[١١٧].

جاءت هذهِ السياسة في ظل «تكاثر العلامات على ثورة صناعية جديدة»، إذ شَهِدت سنة ١٨٧٦ الكثير من الاختراعات المهمة مثل «الهاتف والفوتوغراف» والمحرك ذي الاحتراق الداخلي، فضلاً عن ذلك أُقيم في باريس معرض عالمي للصناعات، في ظل تنافسٍ دولي ونمو الرأسمالية الأمريكية وتنوع الصناعات البريطانية والألمانية، وما رافقها من تعقيدات ومشكلات التطور الصناعي مثل حوادث سكك الحديد والتقلبات الاقتصادية[١١٨].

كانت هذهِ المشكلات تقف عائقاً أمام التطور الصناعي في فرنسا، وبحسب طبيعة الشعب الفرنسي فإنهم فضلوا الزراعة والتجارة على الصناعة، إذ كانت المخاطر أقل من المجال الصناعي، واعتقدوا أنَّ من الممكن أن يخسر التاجر بعض بضاعته، لكن الصناعي خسائره غير محدودة ويمكن لصاحب المصنع أن يخسر جميع رأس ماله، لذا كان هناك عشرة ملايين مزارع من سكَّان فرنسا البالغ سبعة وثلاثين مليوناً، فضلاً عن أربعة ملايين عملوا في مجال التجارة، وما يُقارب تسعة مليون في الصناعة، بعد أن انعكست العادات والتقاليد على تطور الصناعة وتوارث الأبناء حِرَف آبائهم، ممَّا أعاق أي تقدم صناعي[١١٩]. فضلاً عن ذلك كان انتشار الأُمية بين صفوف العمَّال وفقرهم، دور في معارضة فكرة الحرية الاقتصادية، وتعود أسباب ذلك إلى ضعف التعليم الإلزامي، وعدم مواكبة

التطور العلمي في الدول الأوربية مثل ألمانيا وبريطانيا، إلَّا أنَّ ذلك انتهى سنة ١٨٨١ عندما نمت الحركة التعليمية بشكلٍ لافت وانخفضت نسبة الأُمية بشكلٍ واضح في فرنسا[١٢٠].

وفي ظل تلك التطورات عاشت فرنسا أزمة اقتصادية بين سنتي (١٨٨٢-١٨٨٥)، إذ كانت تلك الأعوام أرضاً خصبة للصراع السياسي وتصفية الخصومات، وصعود التيار الجمهوري بقوة على حساب الملكيين والمحافظين، وبات الاستعمار هو السبيل الوحيد للخلاص من تلك الأزمة، بعد أن كانت خسارة الألزاس واللورين غصَّة في قلوب الفرنسيين[١٢١].

أضحى العمَّال وقود الثورة الصناعية الفرنسية، وتمَّ استخدام جميع الفئات العُمرية في هذا المجال، إذ لم يقتصر العمل على الرجال الكبار فقط، وأكدت سجلات سنة ١٨٨٣ إلى وجود فئتين عمريتين هما البالغون وما دون الستة عشر عاماً، فضلاً عن ذلك شَهِد إحصاء سنة ١٨٩٣ تطوراً ملموساً في أعداد العمَّال والموظفين، لاسيَّما في مناجم الفحم، وتمت إضافة فئة عمرية جديدة تراوح أعمارهم بين ستة عشر وثمانية عشر عاماً وبحسب الجنس ومجال العمل[١٢٢]. وعلى الرغم من ذلك بقت فرنسا متأخرة صناعياً أمام ألمانيا وبريطانيا في مجال إنتاج الطاقة الكهربائية التي انعكست عليها الظروف السياسية وتأخر الدولة في استثمار القوة المائية، أمَّا في مجال صناعة الحديد والصُلب شَهِدت فرنسا تطوراً مهماً في هذا المجال، لكنها لم تتقدم على منافسيها الأوربيين[١٢٣].

ويبدو أنَّ مرد ذلك إلى الصراع السياسي الذي مرت بهِ فرنسا آنذاك وتبعات الصراع العمَّالي الذي اندلع بين النقابات العمَّالية والحركة الاشتراكية، إذ إنَّ العمَّال الفرنسيين المتهمين من الحكومة بالانتماء إلى الأحزاب السياسية كانوا مقيدين ضمن قوانين النقابات التي أرادت أن تكسر طوق الأحزاب السياسية والتخلص من سيطرتها، ممَّا أدى إلى حدوث منافسة قوية بين الأحزاب الاشتراكية والحركة النقابية ودفع العمَّال للوقوف ضد التصويت الانتخابي والمشاركة السياسية[١٢٤].

من جانبٍ آخر كان تدني الأجور سبباً آخر غير محفز للعمَّال، إذ لم ترتفع أجور العمَّال كثيراً رغم تطور الصناعة الفرنسية، لاسيَّما في مجال مناجم الفحم الذين لم تزد أجورهم إلى أكثر من (١٠ , ٤) فرنك يومياً سنة ١٨٩٥، أمَّا في صناعة النسيج فكان الواقع أسوء من ذلك، وهكذا بالنسبة لأغلب قطاعات العمل، عانى العمَّال، حينها، ظروف اقتصادية صعبة، بسبب حاجتهم إلى متوسط أجور يتراوح بين أربعة وخمسة فرانك في اليوم، وهذا الأمر لم يكن متوفراً في تلك القطاعات[١٢٥]. ممَّا انعكس على وقعهم الاجتماعي والصحي، بعد أن خصص العامل الفرنسي ثلثي أجره الشهري للغذاء وما يقارب (١٦٪) على اللباس، فيما كان السكن ما نسبته (٧٪)، ونجم عن ذلك وجود مدن كبيرة موبوءة ومليئة بالمصابين بالأمراض من العمَّال، الأمر الذي دفع الحكومة إلى عزل هؤلاء في مناطق في أطراف المدن وإبعادهم عن مناطق سكن الطبقة البرجوازية، وغالباً ما تكون هذهِ المنازل بائسة وغير صالحة للسكن[١٢٦]، ممَّا عزز الاحتقان الطبقي بين العمَّال والطبقات الأخرى.

وفي واقع الحال لم تكن الأجور في الصناعة عالية على الرغم من المخاطر المُحدقة بها. مع ذلك كان العمَّال الفرنسيون يطمعون للعمل في مكان مضمون وإن كان الأجر قليل، ممَّا أدى إلى انخفاض نسبة العاملين في القطاع الصناعي، ولم

يتجاوز عددهم (٧٧٢) ألف عامل سنة ١٩٠٦، فضلاً عن ذلك كانت الطبقة العاملة تنقصها عملية التنظيم حتَّى مع وجود الاتحادات العمَّالية التي انضم إليها ثلث عمَّال المناجم الذين لم يتجاوز الأربعة آلاف عامل سنة ١٨٩٢، ووصلت أعدادهم سنة ١٩٠٦ إلى (٨٣٦) ألف عامل[١٢٧].

يؤكِّد الباحث لوبون، أنَّ سوء التخطيط الاقتصادي والصناعي امتد إلى المستعمرات الفرنسية التي شكَّلت عبئاً على كاهل الاقتصاد الفرنسي، إذ إنَّ ثلث المستعمرات لم تكن مستوردة للسلع الفرنسية، على العكس تماماً من المستعمرات البريطانية، وكانت أغلب السلع المصدرة إليها من الكماليات لتلبية احتياجات الموظفين الفرنسيين العاملين فيها، فضلاً عن ارتفاع النفقات الحربية لتأمين الوجود الفرنسي، ممَّا أثر على الاقتصاد الفرنسي بصورةٍ عامة[١٢٨].

ويبدو أنَّ سبب ذلك، فشل السياسة الفرنسية داخل أوروبا وعدم قدرتها على منافسة ألمانيا داخل القارة، ما دفعها إلى التوسع الاستعماري بين سنتي ١٨٧١ و ١٩١٤، دون الاهتمام بتطوير الصناعة ومنافسة الدول الأوربية في هذا المجال، وعلى الرغم من القوانين الاقتصادية التي حمت السوق المحلية الفرنسية، لكن الرأسمالية الفرنسية لم تتطلع للتنافس في الأسواق الخارجية، وبقت متقوقعةً داخل فرنسا، ممَّا أضر بالاقتصاد الفرنسي وحول سوقها وأسواق مستعمراتها إلى مستوردين[١٢٩].

واجه الاقتصاد الفرنسي مخاضاً عسيراً بين سنتي (١٨٧١-١٩٠٤)، وتأرجح الاقتصاد بين الحقبة الاستعمارية وما رافقها من تنافس، وما بين تطور الحركة العمَّالية التي ارتفعت أعدادها كثيراً وحدث تطور ملموس في مجال التنظيم النقابي، إذ ارتفع عدد النقابات العمَّالية بين سنتي (١٨٩٠-١٩١٤) من ألف وأربع نقابة أو رابطة إلى (٤٩٦٤) نقابة، فضلاً عن ذلك ارتفع عدد الأعضاء المنتمين إليها من (١٩٢) ألف إلى (٢٤٠) ألف، كما ارتفع عدد الأُسر العمَّالية من ثمانية مليون إلى (١٢) مليون ونصف[١٣٠]، ما له دلالاته على أنَّ هذا التوسع واكب التطورات التي مرت بها الثورة الصناعية في فرنسا.

ولا يعني هذا الارتفاع بأعداد الطبقة العاملة بالضرورة وجود ثورة صناعية حقيقية في فرنسا خلال العَقد الأخير من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، إذ كانت الثورة الصناعية التي بدأت مع تأسيس الجمهورية الثالثة تسير ببطء على عكس الدول الأوربية، وبقت فرنسا بلداً زراعياً طيلة القرن التاسع عشر، ولم تحدث تحولاتٍ اجتماعية إلَّا في سنتي (١٩٠٢-١٩١١) بعد أن بلغ مجموع سكَّان المدن ما نسبته ٨,٥٥٪ من مجموع السكَّان[١٣١]. وارتفاع عدد عمَّال الصناعة والنقل إلى ما يُقارب (٤) ملايين عامل مطلع القرن العشرين[١٣٢].

ومع تراجع العلاقات بين الدول الأوربية ودخولها في آتون الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ و ١٩١٨، كانت المشكلات الاقتصادية والعمَّالية حاضرة في الساحة الفرنسية، لذا عمَدت الحكومة الفرنسية لوضع تدابير عدة مع بداية الحرب تهدف إلى ضمان التطور الصناعي واستمرار الإنتاج، والاعتراف الرسمي بالجماعات العمَّالية، ومحاولة تلبية مطالبهم[١٣٣]. إذ كانت الحركة العمَّالية الفرنسية من أهم المحاور التي اعتمدت عليها فرنسا في سنوات الحرب.

الخاتمة

تشبَّعت الحركة العمَّالية الفرنسية بالأفكار والآراء الاشتراكية على الرغم من سوء أحوالهم الاقتصادية والتمايز الطبقي الذي عاشوه، ممَّا له دلالته على عمق المبادئ ونقاء السريرة السياسية للعمَّال، الذين بقوا أوفياء لقضيتهم على مدار قرنٍ من الزمن، إذ زادتهم الإخفاقات والفشل في تجاربهم السابقة، لاسيَّما كومونة باريس، إصراراً على المُضي قدماً على تحقيق أهدافهم. كانت هذهِ الإخفاقات نتيجة للجو السياسي (المتطرف) الذي عاشته فرنسا طيلة القرن التاسع عشر عموماً، وبعد حرب السبعين تحديداً، إذ إنَّ الحركة العمَّالية الطامحة إلى تولي الحكم واجهت هجمة شعواء من باقي القوى السياسية، وتحديداً من الطبقة الرأسمالية التي توجست خيفةً من الأفكار الاشتراكية والأهداف التي سعى إليها العمَّال، فضلاً عن ذلك كان للانقسامات التي عاشتها الحركة الاشتراكية نصيب من فشل العمَّال الذين اختلفت مشاربهم الفكرية ولم يتوحدوا على فكرٍ اشتراكي محدد.

عززت التجارب السابقة للحركة العمَّالية وما تناوله المفكرون الاشتراكيون، لاسيَّما كارل ماركس الذي اهتم بشكلٍ خاص بمسيرة الحركة العمَّالية الفرنسية وحدد فيها أماكن الضعف والقوة، كونها تمكنت بوقتٍ قصير من النهوض من كبوتها واتخاذ سياسة جديدة تناغمت مع التوجه الحكومي الجديد في ظل الجمهورية الثالثة، والذي تمثل بضرورة احتواء العمَّال ورفع مستواهم الاقتصادي، هذهِ التجارب أعطت العِبَر والدروس الجديرة بالدراسة كسياق للتحرر الفكري والعقائدي، في ظل المكاسب التي حقوقها في ظل الجمهورية الفرنسية الثالثة.

لم تقف الحركة العمَّالية عند حدٍّ معيَّن من المطالب والأهداف، وإن كان الهدف الرئيسي من تحركاتهم تحسين أحوالهم الاقتصادية، لكن اللافت للنظر أنَّ الحركة العمَّالية بين سنتي ١٨٧١ و ١٩١٤، تمكنت من بلورة فكر سياسي عمَّالي جمع تحت لواء حزب العمَّال الفرنسي ذي التوجهات الاشتراكية، ووصلوا إلى المشاركات السياسية الفاعلة بعد فشل العمل الثوري.

وما يُحسب للحركة العمَّالية الفرنسية بحق، السياق السياسي الذي ساروا فيه بعد كومونة باريس، إذ أثبتت الوقائع التاريخية، لاسيَّما تجربة العمَّال الفرنسيين، إنَّ العنف والثورات المُسلَّحة، تكون نتائجها عكسية، حتَّى إن حققت انتصاراتٍ وقتية، إذ ما أُخذ بالقوة يُنتزع بالقوة، أمَّا سبيل التجربة الديمقراطية والمشاركة البرلمانية والعمل السلمي، فتكون بلا شك نتائجه باقية وتفرض نفسها على كل الساحة السياسية من دون اللجوء إلى أساليب غير مشروعة.

قائمة المصادر

أولاً: المصادر باللغة الإنكليزية

- «The Intentional 1846-1924». Walter Cran (Design) London, 1937.
- "The International Socialist Review", July 1901- June 1902, Charles H. Kerr and Co., Chicago, 1902.
- Bonner John, The Story history of France, Haerper Brothers publishers, New York and London, 1919.
- Carroll D. Wight, Coalmine Lobar in Europe, Government Printing, Office, London, No.D.
- Colette F. Wolison, Paris and the Commune 1871–78, Manchester University press, Manchester and New York, 2007.
- Elisha M. Friedman, Labor and Reconstruction in Europe, E. P. Dutton and Company, New York, 1919.
- Julia Catherine Nicholls, French Rervotionay The Aftertue Parss Commune 1871-1885, Queem Mary University Press, London, 2015.
- Karl Marx, The Class steyggles in France 1848–1850, Tr. Cuois proyect, London, 1910.
- Karl Marx, The Paris Commune, Labor News Company, New York, 1902.
- Louis Levine, Syndicalism in France, Longons, London, 1910.
- Marx Karl and Feaderick Engels, On the Paris commune, progress publishers, Moscow, 1971.
- Parker Thomas Moon, The Problem and the Social Catholic Movement in France A Study in the History of Social Politics, The Macmillan Company, New York, 1921.
- V. I. Lenin, The Paris Commune, International Publishers, New York, 1934.

ثانياً: المصادر باللغة الفرنسية

- Danel Halevy, Essais Sur Le Mouvement Ouvrier En France, Socite Nouvell, De Libraie Et D'Edition, Paris, 1901.
- Epnest Lavisse, History De France D.C. Heathen Co., Publisher, New York, 1923.
- Friedrich Engels Paul Et Laura Lafarge Corresponace, Editons Sociales, Paris, 1932.
- Hubert-Rouger, Le Socialisme En France, Libririe Populaire, Paris, 1930.
- Hubert Router, Le Socialism France, Libraries Pupil aired, Paris, 1930.
- Jacqnes Baainville, Histoirede France Arthame Eayavd, Paris, 1924.
- Jean Jaures, Histoire Socialiste, Pub cations Jules Roufs Et co., Paris, 1923. A. Debibonr, Leglise Catholique Etletat Sous La Trolsiemc Repablique 1870-1906, Felit Alcan Edibeur, Parisi, 1909.
- Jules Guesde. La Commun De 1871, Bureau D Edition's, Paris, 1936.
- Labbe Vidieu, Histoire De La Com-

mane De Paris En 1872, E.Dentu, Librire- Editeur, Paris, 1876.

- Lubovic Zoyttl, L Education Nationale Et Le Mouvement Duvrier En France, A. Bourgnou Et Bonis, Paris, 1921.
- Paul De Cassaghac, Histoire De La Troisieme Repuplique, E. Lachaud Etco., Editeurs, Paris, 1928.
- The Duret, History De France De187-1873, Biblio thane–chap enter, Paris, 1893.

ثالثاً: المصادر العربية

– أحمد حسن البرعي، الثورة الصناعية وآثارها الاجتماعية والقانونية، (دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٢).

– إريك هوبزباوم، عصر رأس المال (١٨٤٨–١٩٧٥)، ترجمة: فائز الصباغ، تقديم: محمد المصري، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨).

– بيير رونوفن، تاريخ القرن التاسع عشر في أوروبا والعالم، ترجمة: نور الدين حاطوم، (دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٩٩٥).

– جاك آتالي، كارل ماركس أو فكر العالم، ترجمة: محمد صبح، (دار كنعان للدراسات والنشر والخدمات الإعلامية، دمشق، ٢٠٠٨).

– جان توشار، تاريخ الأفكار السياسية، ترجمة: ناجي الدراوشة، (دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر، دمشق، ٢٠١٠).

– جورج لوفران، الحركة النقابية نضال الطبقة الشغيلة العالمية في سبيل الرفاهية والكرامة، ترجمة: حمد أحمد المبروك، (دار الكتب المشرقية، تونس، د.ت.).

– جوزيف لاجوجي، المذاهب الاقتصادي، ترجمة: ممدوح حقي، (منشورات عويدات، بيروت، ١٩٧٠).

– حيدر علي سليمان، تاريخ الحضارة الأوربية الحديثة، (دار واسط للدراسات والنشر والتوزيع، بغداد، ١٩٩٠).

– روبير شنيرب، تاريخ الحضارات العام القرن التاسع عشر، ترجمة: يوسف أسعد داغر وفريدة م. داغر، (منشورات عويدات، بيروت، ١٩٨٧).

– رونالد ستورمبرج، تاريخ الفكر الأوروبي الحديث (١٦٠١–١٩٧٥)، ترجمة: أحمد الشيباني، ط٣، (دار القارئ العربي، القاهرة، ١٩٩٤).

– شوقي عطا الله الجمل وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم، تاريخ أوروبا من النهضة حتَّى الحرب الباردة، (المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، ٢٠٠٠).

– عبد الكريم أحمد، بحوث في الاشتراكية، (المؤسَّسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٢).

– عز الدين فودة، خلاصة الفكر الاشتراكي، (دار الفكر العمَّالي، القاهرة، ١٩٦٧).

– عصام عبد الفتاح، كارل ماركس رجل ضد الأديان، (دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٨٠).

- غوستاف لوبون، روح الاشتراكية، ترجمة: محمد عادل زعيتر، (المطبعة المصرية، د.ت.).

- فرانسوا جورج دريفوس وآخرون، أوروبا من سنة ١٨٧٩ حتى أيامنا، ترجمة: حسين حيدر، مراجعة: أنطوان أ. الهاشم، (منشورات عويدات، بيروت).

- كارل ماركس، الثامن عشر من برومير لويس بونابرت، (نيويورك، ١٨٨٥).

- مارسيل غوشيه، نشأت الديمقراطية الثورة الحديثة، ترجمة: جهيدة لاوند، (دراسات عراقية، بيروت، ٢٠٠٩).

- ماركس أنجلس، مختارات، (دار التقدم، موسكو، ١٩٧٢).

- محمود إسماعيل، المهمشون في التاريخ الأوربي، (رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٩).

- هـ. ج. كول، تاريخ الفكر الاشتراكي (الماركسية والفوضوية ١٨٥٠-١٨٩٠)، ترجمة: عبد الكريم أحمد، مراجعة: علي أدهم، (المؤسَّسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة، د.ت.).

رابعاً: الموسوعات

- "The New Encyclopaedia Britannia", 15 Edition, London, 1985.

الهوامش

١. للتفصيل أكثر عن أوضاع فرنسا في الأعوام (١٨٧٠-١٨٧١). أنظر:

John Bonner, The Story history of France, Haerper Brothers publishers, New York and London, 1919, Pp.396–404.

٢. للتفصيل أكثر عن كومونة باريس، أنظر:

Karl Marx and Engels Feaderick, On the Paris commune, progress publishers, Moscow, 1971, Pp.48–59.

٣. سياسي واقتصادي فرنسي، ولد سنة ١٨١١. كان من أنصار المذهب الاشتراكي وأدى دوراً بارزاً بعد ثورة ١٨٤٨، وطرح مشروع الورش القومية لدعم العمَّال وتشغيلهم تحت إدارة الدولة، إلَّا أنَّ مشروعه فشل وثم نُفي مع مجموعةٍ من الاشتراكيين والعمَّال خارج فرنسا، عاد إلى فرنسا بعد الاحتلال البروسي لها سنة ١٨٧٠ وشارك في كومونة باريس. توفي سنة ١٨٨٢. أنظر:

"The New Encyclopaedia Britannia", Vol.12, 15 Edition, London, 1985, Pp.320-321.

٤. سياسي وفيلسوف اشتراكي فرنسي، ولد سنة ١٨٠٩. كان من دُعاة الفلسفة التشاركية، والمنفعة المتبادلة بين طبقات المجتمع. أصبح عضواً في الجمعية الوطنية الفرنسية بعد ثورة ١٨٤٨، وكان رافضاً للدستور آنذاك. لديه مجموعة من المؤلَّفات، من بينها: «ما هي الملكية» نُشر سنة ١٨٤٠ يومها بدأت علاقته بكارل ماركس، وانتهت علاقتها بسبب الخلافات الفلسفية حول كتاب «تناقضات النظام الاقتصادي». استمرت تأثيرات برودون حتَّى كومونة باريس وما بعدها، وكان من أهم الاشتراكيين تأثيراً في الساحة السياسية الفرنسية. توفي سنة ١٩٨٥. أنظر:

"The New Encyclopaedia Britannia", Vol.2, Pp.113-114.

5. Jacqnes Baainville, Histoirede France, Arthame Faryard, Paris, 1924, p.446.

٦. عائلة ملكية أوربية، وهي من سلالة آل كابيه، ويرجع نسبهم إلى لويس الأول دوق بربون ابن روبرت كونت كليرمون، وهو الابن الثالث لملك فرنسا. وحكمت

أسرة آل بربـون كل مـن فرنسـا ومملكة نافـارا في القرن السـادس عشر، وبحلول القرن الثامن عشر حكم أفراد آل بربون كل من أسـبانيا ونابولي وصقلية وبارما. انتهى حكمهم في فرنسا بعد ثورة ١٨٣٠، إذ تحولت فرنسا إلى النظام الجمهوري. أنظر:

"The New Encyclopaedia Britannia", Vol.2, p.192.

٧. عائلـة ملكيـة فرنسـية، وهـي فـرع مـن أسرة آل بربون، وأحـد فرع آل بربون آل كابيه. مؤسِّـس هذهِ الأسرة هو دوق اورليان فليب. واكتسـبت هذهِ الأسرة اسـمها من الإقطاعيـة التـي حصل عليهـا فليب من لويـس الثالث عشر ملك فرنسـا، فضلاً عن ذلك توسعت هذهِ العائلة في عددٍ من الدوقيات التي حصلوا عليها. أنظر:

"The New Encyclopaedia Britannia", Vol.8, p.392.

8. Ernest Lavisse, History de France, D.C. Heathen Co. Publisher, New York, 1923, p.296.

9. Paul De Cassaghac, Histoire de La Troisieme Repuplique, E. Lachaud Etco., Editeurs, Paris, Pp.166-167;

هـ. ج. كول، تاريخ الفكر الاشتراكي (الماركسية والفوضوية ١٨٥٠–١٨٩٠)، الجـزء الثـاني، ترجمـة: عبـد الكريـم أحمـد، مراجعـة: عـلي أدهم، (المؤسَّسـة المصريـة العامة للتأليف والترجمـة والطباعة والنـشر، القاهرة، د.ت.)، ص٣٢٣.

10. Theodor Duret, History de France de187-1873, Vol.2, Bibliotheqne – chapenter, Paris, 1893, p.31.

١١. سـياسي ورجـل دولـة فرنـسي، ولد سـنة ١٧٩٧. أدى دوراً رئيسـاً في ثورة تموز ١٨٣٠ التي أطاحت ملكية آل بوربون. شغل منصب رئيس الوزراء في الأعوام ١٨٣٦ و ١٨٤٠ و ١٨٤٨، شـارك في ثـورة ١٨٤٨، وكان مـن أنصـار نابليـون الثالـث. أصبـح بعـد سـنة ١٨٥٢ من المعارضـين لحكمهِ. عارض الحرب الفرنسـية الروسـية سـنة ١٨٧٠، وبعد هزيمة بـلاده أصبح رئيس الحكومة المؤقتـة وتفاوض مـع الألمان على إنهاء الحرب. قام سـنة ١٨٧١ بقمـع كومونـة باريـس وأصبـح في آب رئيسـاً للجمهوريـة الفرنسـية الثالثة. اسـتقال من منصبه سـنة ١٨٧٣. توفي سنة ١٨٧٧. أنظر:

"The New Encyclopaedia Britannia", Vol.12, Pp.67-68.

١٢. آمال السبكي، أوروبا في القرن التاسع عشر فرنسا في مئة عام، (عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٥)، ص٣٢٣؛

Theodore Durete, Op. Cit., Pp.32-33.

13. Jules Guesde. La Commun de 1871, Bureau D Edition's, Paris, 1936, Pp.9-10.

١٤. جـان توشـار، تاريخ الأفـكار السياسـية، ترجمة: ناجي الدراوشـة، (دار التكويـن للتأليـف والترجمـة والنـشر، دمشق، ٢٠١٠)، ص٩٢٩.

15. Jules Guesd, Op. Cit., Pp.28-29.

16. Jean Jaures, Histoire Socialiste, Pubcations Jules Rouff et Co., Paris, 1923, p.10.

17. V. I. Lenin, The Paris Commune, International Pablishers, New York, 1934, p.15.

١٨. رونالـد سـترومبرج، تاريـخ الفكـر الأوربي الحديـث (١٦٠١–١٩٧٥)، ترجمـة: أحمـد الشـيباني، ط٣، (دار القارئ العربي، القاهرة، ١٩٩٤)، ص٤٦٣.

19. Theodore Duret, Op. Cit., Pp.57-58.

٢٠. عبـد الكريـم أحمـد، بحوث في الاشـتراكية، (المؤسَّسـة العربيـة للدراسـات والنـشر، بـيروت، ١٩٧٢)، ص١٢٤–١٢٥.

٢١. بيـير رونوفـن، تاريـخ القـرن التاسـع عـشر في أوروبا والعـالم، ترجمـة: نـور الديـن حاطـوم، ج٢، (دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٩٩٥)، ص٤٤.

22. Colette F. Wolison, Paris and the Commune 1871–78, Manchester University press, Manchester and New York, 2007, p.5.

23. Parker Thomas Moon, The Labor Problem and the Social Catholic Movement in France A Study in the History of Social Politics, The Macmillan Company, New York, 1921, Pp.78-79.

٢٤. ج. هـ. كول، مصدر سابق، ص٢٣٦.

25. Parker Thomes Moon, Op. Cit., p.93.

26. Ernest Lavisse, Op. Cit., p.276;

بيير رنوفن، مصدر سابق، ص٥٢.

٢٧. سياسي فرنسي، ولد سنة ١٨٠٧. عَمِل في بداية حياته محامياً، وأصبح نائباً في البرلمان بعد ثورة ١٨٤٨. سُجن سنة ١٨٥١ بعد انقلاب نابليون الثالث، شغل منصب رئيس الجمعية الوطنية سنة ١٨٧١ إلى سنة ١٨٧٣، ثمَّ رئيساً للجمعية الوطنية. تسنَّم رئاسة الجمهورية في الأعوام (١٨٧٩-١٨٨٧). وهو رابع رئيس للجمهورية الفرنسية الثالثة، استقال بعد فضيحة بيع الأسلحة. توفي سنة ١٨٩١. أنظر:

"The New Encyclopaedia Britannia", Vol.6, Pp.216-211.

٢٨. صحفي وسياسي فرنسي، ولد ١٨٤٥ في باريس. تبنى الأفكار الاشتراكية منذ بدايته في العمل السياسي. تأثر كثيراً بأفكار ماركس وإنجلز، هرب إلى جنيف سنة ١٨٧١ بعد دعمهِ للكومونة، وهناك اطلع على كتابات ماركس وتبناها ودعا إلى اتخاذ المبدأ الثوري والتوجه الماركسي سياقاً لتحقيق أهدافه السياسية. عاد إلى فرنسا سنة ١٨٧٦ وأصبح مدافعاً عن الأفكار الماركسية، وبعد مشاركته في أعمال الأممية سُجن سنة ١٨٧٨، أسهم بشكلٍ مباشر في أعمال مؤتمر باريس للعمل سنة ١٨٧٩، وطرحَ أفكاره حول المساواة والعدل الاجتماعي. وضع سنة ١٨٨٠ برنامج المؤتمر الوطني لحزب العمَّال الفرنسي ذي التوجهات الثورية، وطالب بتأسيس حزب عمَّالي ثوري دولي للعمَّال الأوربيين. ساند الحكومة الفرنسية خلال الحرب العالمية الأولى وتبنى مواقف وطنية. توفي سنة ١٩٢٢. أنظر:

"The New Encyclopaedia Britannia", Vol.5, Pp.116-117.

29. Louis Levine, Syndicalism in France, Longons, London, 1910, Pp.48-49.

٣٠. ماركس أنجلس، مختارات، الجزء الرابع، (دار التقدم، موسكو، ١٩٧٢)، ص١١٥.

31. Louis Levine, Op. Cit., p.51.

32. Lubovic Zoyttl, L Education Nationale Et Le Mouvement Duvrier En France, A. Bourgnou Et Bonis, Paris, 1921, p.15.

٣٣. جورج لوفران، الحركة النقابية نضال الطبقة الشغيلة العالمية في سبيل الرفاهية والكرامة، ترجمة: حمد أحمد المبروك، (دار الكتب المشرقية، تونس، د.ت.)، ص٤٠.

٣٤. المصدر نفسه، ص٣٠.

٣٥. بيير رنوفن، مصدر سابق، ص٥٦.

٣٦. فرانسوا جورج دريفوس وآخرون، أوروبا من سنة ١٨٧٩ حتَّى أيامنا، ج٣، ترجمة: حسين حيدر، مراجعة: أنطوان أ. الهاشم، (منشورات عويدات، بيروت، ١٩٩٥)، ص٣٠٥.

٣٧. ولد كارل ماركس في مدينة تريفز في ألمانيا التي كانت معقلاً لليهود سنة ١٨١٨، يُعد مؤسِّس الاشتراكية العلمية التي ابتداء مشوارها بعد نشر البيان الشيوعي سنة ١٨٤٨. أثر على مُجمل الحركات العمَّالية في أوروبا والعالم. دعا إلى تأسيس الأممية العمَّالية وتوحيد صفوف العمَّال منذ سنة ١٨٦١. لديه عدة مؤلَّفات، لكن كتاب (رأس المال) الذي ألَّفه بمساعدة صديقه إنجلز من أهمها. توفي سنة ١٨٨٣. أنظر:

"New Encyclopaedia Britannica", Vol.24, Pp.322-316.

38. "The Intartional 1846-1924", Walter Cran (Design), London, 1937, p.9;

شوقي عطا الله الجمل وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم، تاريخ أوروبا من النهضة حتَّى الحرب الباردة، (المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، ٢٠٠٠)، ص١٨٠.

39. Labbe Vidieu, Histoire de La Commane de Paris en 1872, E. Dentu, Libriere-Editeur, Paris, 1876, p.535;

عبد الكريم أحمد، بحوث في الاشتراكية، (المؤسَّسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٢)، ص١٢٤.

٤٠. جاك آتالي، كارل ماركس أو فكر العالم، ترجمة: محمد صبح، (دار كنعان للدراسات والنشر والخدمات الإعلامية، دمشق، ٢٠٠٨)، ص٣٠٧.

41. Karl Marx, The Paris Commune, Labor News Campany, New York, 1902, p.26.

٤٢. رجل دولة وسياسي ألماني، ولد سنة ١٨١٥ في بروسيا، تولَّى منصب رئيس الوزراء الروسي في الأعوام (١٨٦٢-١٨٧١). بذل جهوداً حثيثة لتوحيد ألمانيا وخاض في سبيل ذلك عدة من الحروب ضد الدنمارك سنة ١٨٦٤، وبعدها ضد النمسا سنة ١٨٦٦. تمكَّن من الانتصار على فرنسا في حرب السبعين (١٨٧٠-١٨٧١) وتوحيد ألمانيا. أصبح بسمارك مستشاراً في الأعوام (١٨٧١-١٨٩٠)، وانصبت سياسته على عزل فرنسا وإضعافها وإبقاء ألمانيا قوية داخل أوروبا، إلَّا أنَّ القيصر ويليام الثاني عزله سنة ١٨٩٠ لاختلاف الآراء بينهم بسبب التوسع خارج أوروبا. توفي سنة ١٨٩٨. أنظر:

"The New Encyclopaedia Britannica", Vol.2, Pp.360-365.

٤٣. ولد سنة ١٨٠٨ في باريس، وهو ابن أخ نابليون بونابرت. اهتم بالعمل السياسي منذ وقتٍ مبكر وشارك في الأعوام ١٨٣٢ و ١٨٣٦ و ١٨٤٠ في محاولاتٍ انقلابية لكنها فشلت، وعلى إثر ذلك هرب سنة ١٨٤٦ إلى بريطانيا ورجع إلى فرنسا بعد نجاح ثورة ١٨٤٨. استغل اسم نابليون كثيراً وانتُخب رئيساً لفرنسا. وفي سنة ١٨٥١ أُعيد انتخابه رئيساً وفق الدستور إلى أن قام سنة ١٨٥٢ بالانقلاب على الدستور ونصب نفسه إمبراطوراً. أسهم بصورةٍ مباشرة في الأحداث الأوربية، لاسيَّما الوحدة الايطالية. خاض حرباً قاسيةً ضد بروسيا انتهت بهزيمته وتوحيد ألمانيا سنة ١٨٧٠-١٨٧١. توفي سنة ١٨٧٣. أنظر:

"The New Encyclopaedlia Britannica", Vol.22, p.67.

٤٤. ماركس انجلس، مصدر سابق، ص١١٣؛

Jean Jaures, Op. Cit., p.340.

٤٥. جاك آتالي، مصدر سابق، ص٣١٠.

٤٦. محمود إسماعيل، المهمشون في التاريخ الأوربي، (رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٩)، ص٣١٤.

47. Julia Catherine Nicholls, French Revolutionary Theought Aftertue, Paris Commune 1871-1885, Queem Mary University Press, London, 2015, p.79.

٤٨. عصام عبد الفتاح، مصدر سابق، ص٥٣.

٤٩. فيلسوف ومفكر وصناعي ألماني، ولد سنة ١٨٢٠ في بروسيا. يُعد مع ماركس أَبَوَا الفلسفة الماركسية. نشر سنة ١٨٤٥ كتاب «حالة الطبقة العاملة في إنكلترا». وفي سنة ١٨٤٨ أصدر مع ماركس البيان الشيوعي. كان له الفضل في دعم ماركس مادياً، وساهم في إصدار كتابه «رأس المال» بعد وفاة ماركس. توفي في لندن سنة ١٨٩٥. أنظر:

"The New Encyclopaedlia Britannica", Vol.5, p.67.

٥٠. ج. هـ. كول، مصدر سابق، ص١٩٣.

51. Labbe Vidieu, Op. Cit., p.535.

52. Karl Marx, The Class struggles in France 1848–1850, Tr. Cuois proyect, London, 1910, p.70.

٥٣. مارسيل غوشيه، مصدر سابق، ص١٥٦.

٥٤. رونالد سترومبرج، مصدر سابق، ص١٣؛ جان توشار، مصدر سابق، ص٩٢٩.

٥٥. جان توشار، مصدر سابق، ص٩٣١.

٥٦. كارل ماركس، الثامن عشر من برومير لويس بونابرت، (نيويورك، ١٨٨٥)، ص٧٤-٧٦.

٥٧. جاك آتالي، مصدر سابق، ص٣١٣.

٥٨. ماركس انجلس، مصدر سابق، ص١١٥.

٥٩. أرونالد سترومبروج، مصدر سابق، ص١٦٢.

60. Ernest Laviss, Op. Cit., p.301;

أحمد حسن البرعي، الثورة الصناعية وآثارها الاجتماعية والقانونية، (دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٢)، ص٤٢٧.

61. Parker Thomas Moon, Op. Cit., Pp.78-79.

62. Ernest Lavisse, Op. Cit., p.310.

٦٣. وهو برنامج كتبه ماركس في أيار ١٨٧٥ إلى مؤتمر حزب العمل الديمقراطي الاجتماعي الألماني، يومها طرح ماركس أفكاره حول دكتاتورية البروليتاريا، ومرحلة الانتقال من الرأسمالي إلى الشيوعية، وكيفية بناء مجتمع شيوعي، وعلى الرغم من قبول الحزب للبرنامج؛ لأنه أجرى عليه تعديلات طفيفة، ممَّا أثار حفيظة ماركس ودفعه إلى نقد برنامج الذي عقد في مدينة غوته في ٢٢-

٢٧/ أيـار/ ١٨٧٥، وعُـرف ذلـك بنقد برنامـج غوته. أنظر:

"The New Encyclopaedlia Britannica", Vol.5, p.267.

٦٤. عبد الكريم أحمد، مصدر سابق، ص١٤٣.

65. Hubert-Rouger, Le Socialisme en France, Libririe Populaire, Paris, 1930, p.12.

66. Louis Levine, Op. Cit., p.52.

67. Danel Halevy, Essais Sur Le Mouvement Ouvrier en France, Socite Nouvell, De Libraie Et D'Edition, Paris, 1901, p.78.

68. Parker Thomas Moon, Op. Cit., p.100.

69. Ibid, p.106; Ernest Lavisse, Op. Cit., p.302.

70. Jacques Bainvillc, Op. Cit., p.464.

٧١. محام وسـياسي فرنسي، ولد سـنة ١٨٤٦. تخرج من كلية القانـون سـنة ١٨٦٩. انضـم إلى نقابـة المحامـين سـنة ١٨٧٠. انتُخب سنة ١٨٧٦ عضواً في الجمعية الوطنية. أصبـح وزيراً للداخلية سـنة ١٨٨١ في حكومة غامبيتا. أدى دوراً بـارزاً تنظيـم العلاقة بـين رأس المال والعمل والاعـتراف بالنقابـات العمّالية سـنة ١٨٨٢. تـولى مرةً أخـرى منصب وزير الداخليـة في حكومة بول فيري في الأعـوام (١٨٨٣-١٨٨٥)، تنقـل بـين الجبهـة الوطنية ووزارة الداخليـة، وأسـهم بتشريـع قوانـين مهمـة مثل قانون الجمعيات سنة ١٩٠١. توفي سنة ١٩١١. أنظر:

72. A. Debibour, Leglise Catholique Etletat Sous La Troisieme Repablique 1870-1906, Felit Alcan Editeur, Paris, 1909, Pp.287-288.

73. Carroll D. Wight, Coalmine Lobar in Europe, Government Printing, Office, London, No. D., p.235.

74. Daniel Halevy, Op. Cit., p. 26;

جورج لوفران، مصدر سابق، ص٢٧.

75. Louis Levine, Op. Cit., p.108.

76. Ibid., Pp.108-109.

77. Ernest Lavisse, Op. Cit., p.310.

78. Carroll D. Wright, Op. Cit., p.216.

79. "The International Socialist Review", Vol. II, July 1901- June 1902, Charles H. Kerr and Con. Chicago, 1902, p.217.

80. Ibid., p.218.

81. Jacques Bainville, Op. Cit., Pp.470-472.

82. Ernest Lavisse, Op. Cit., p.310.

83. Parker Thomas Moon, Op. Cit., Pp.206-207.

٨٤. عبد الكريم أحمد، مصدر سابق، ص١٥٠.

85. Hubert-Rouger, Op. Cit., p.7.

86. Ibid, p.8;

جاك آتالي، مصدر سابق، ص٣٠١.

87. Louis Levine, Op. Cit., Pp.46-49.

88. Carroll D. Wright, Op. Cit., p.243.

89. Louis Levine, Op. Cit., p.5.

90. Friedrich Engels Paul et Laura Lafarge, Corresponauce, Vol. I, Editons Sociales, Paris, 1932, p.28.

91. Friedrich Engels Paul et Laura Lafarge, Op. Cit., p.29.

٩٢. فرانسـوا جـورج دريفـوس وآخـرون، مصـدر سـابق، ص٢٩٨.

93. Carroll D. Wright, Op. Cit., p.238.

94. Daniel Halevy, Op. Cit., p.80;

أحمد عبد الكريم، مصدر سابق، ص١٤٩.

95. Carroll D. Wright, Op. Cit., p.245.

٩٦. ماركس أنجلس، مصدر سابق، ص٧٦.

٩٧. غوسـتاف لوبون، روح الاشـتراكية، ترجمة: محمد عادل زعيتر، (المطبعة المصرية، د.ت.)، ص٤٧.

98. Carroll D. Wright, Op. Cit., p.251.

99. Hubert–Rouger, Op. Cit., p.10.

١٠٠. فرانسوا جورج دريفوس وآخرون، مصدر سابق، ص٣٠٠.

101. Corroll D. Wright, Op. Cit., p.246.

102. Daniel Halevy, Op. Cit., p.44.

103. Ibid., Pp.48-50.

١٠٤. جوزيف لاجوجي، المذاهب الاقتصادية، ترجمة: ممدوح حقي، (منشورات عويدات، بيروت، ١٩٧٠)، ص٧٢.

105. Carroll D. Wright, Op. Cit., p.257.

106. Huber–Rouger, Op. Cit., p.19.

١٠٧. فرانسوا جورج دريفوس وآخرون، مصدر سابق، ص٣٠٠.

108. Hubert-Rouger, Op. Cit., p.20;

جورج لوفران، مصدر سابق، ص٤١.

١٠٩. سياسي ودبلوماسي فرنسي، ولد سنة ١٨٦٢، وهو الوحيد من رؤساء وزراء فرنسا الذين تولوا هذا المنصب لستة مراتٍ بين عامي (١٩٠٩-١٩٢٩). فضلاً عن ذلك تولَّى عدد من المناصب الوزارية مثل العدل والداخلية والدفاع، تولَّى أغلب وزارته إدارة وزارة الخارجية. توفي في سنة ١٩٣٢. أنظر:

"The New Encyclopaedia Britannia", Vol.2, p.320.

١١٠. فرانسوا جورج دريفوس وآخرون، مصدر سابق، ص٢٩٨-٢٩٩.

111. Hubert-Rouger, Op. Cit., p.121.

112. Ernest Lavisse, Op. Cit., p.275.

113. Paul De Cassagnac, Op. Cit., p.355.

١١٤. غوستاف لوبون، مصدر سابق، ص١٧٨.

115. Friedrich Engels Paul et Laura Lafargue, Op. Cit., Pp.29;

مارسيل غوشيه، مصدر سابق، ص١٥٧.

١١٦. إريك هوبزباوم، عصر رأس المال (١٨٤٨-١٩٧٥)، ترجمة: فائز الصباغ، تقديم: محمد المصري، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨)، ص٣٨٧.

117. Paul De Cassagnac, Op. Cit., Pp.357-358.

١١٨. جاك آتالي، مصدر سابق، ص٣٥٠.

١١٩. يقظان سعدون العامر، مصدر سابق، ص٧٢.

120. Ernest Lavisse, Op. Cit., p.302;

حيدر علي سليمان، تاريخ الحضارة الأوربية الحديثة، (دار واسط للدراسات والنشر والتوزيع، بغداد، ١٩٩٠)، ص٢٧٦.

١٢١. بيير رنوفن، مصدر سابق، ص٥٤.

122. Carroll, D. Wright, Op. Cit., p.199.

١٢٣. يقظان سعدون العامر، مصدر سابق، ص٥١.

124 Ludovic Zortti , Op. Cit., Pp.22-23.

١٢٥. روبير شنيرب، تاريخ الحضارات العالم القرن التاسع عشر، ترجمة: يوسف أسعد داغر وفريدة م. داغر، (منشورات عويدات، بيروت، ١٩٨٧)، ص٥٨٦.

١٢٦. فرانسوا جورج دريفوس وآخرون، مصدر سابق، ص٢٩٦.

127. Lodovic Zorettl, Op. Cit., p.19.

١٢٨. غوستاف لوبون، مصدر سابق، ص١٨٢.

129. Fridrich Engels Paul Laura Lafarge, Op. Cit., p.30.

130. Lodovic Zorelli, Op. Cit., p.22;

روبير شنيرب، مصدر سابق، ص٥٨٥.

١٣١. يقظان سعدون العامر، مصدر سابق، ص٤٧.

١٣٢. عز الدين فودة، خلاصة الفكر الاشتراكي، (دار الفكر العمّالي، القاهرة، ١٩٦٧)، ص١١٨.

133. Elisha M. Friedman, Labor and Reconstruction in Europe, E. P. Dutton and Company, New York, 1919, Pp.30-31.

The French Labor Movement Between Reality and Ambition, 1871-1914

Asst.Prof.Dr. Qasim Abdul-Ameer Waseem

Al-Mustansiriya University / College of Education

Abstract:

The class struggle in France since the French Revolution in 1789 has been characterized by determinants that differ in their specificity from the rest of the European countries, as the political and social developments experienced by the French allowed the emergence of currents and forces that affected the course of historical events in France specifically, and Europe in general during the nineteenth century. The most prominent of them was the labor movement, which went hand in hand with the development of socialist thought and was influenced by it, and took from it a political and social framework for its demands. The struggle of that movement fluctuated up and down by virtue of political reality , however, the most important stage in its activity was between 1871-1914, when the failure of the workers and other political forces in the Paris Commune led to a change in the course of this movement, which took a moderate and less revolutionary form than the previous stages, and their inclination towards political action and the establishment of political parties and associations, under A government orientation aspires to reform the structure of French society and enact labor laws that meet their demands and guarantee their rights.

Because of these factors, France witnessed important political developments in domestic and foreign policy, whose impact was reflected in the struggle of the labor movement under the Third Republic, which appreciated the political weight and social impact of that movement, and the need to contain it by improving its economic conditions and enacting laws that directly contributed to curbing it and neutralizing its dangers. and take advantage of its existence.

According to the nature of the research, it was divided into five topics. The first topic dealt with France's political situation and workers' attitude towards it, while the second topic reviewed Karl Marx's position on the events of the Paris Commune, and the third topic dealt with labor laws and legislation, while the fourth topic discussed workers' parties, while the topic touched upon. Fifth to the economic conditions of workers.